حوليات آداب عين شمس المجلد 50 (عدد يوليو – سبتمبر 2022)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

ولاة مصر وسياسات الخراج زمن بني أمية "الفرع المرواني بين"العسف والعدل"– دراسة تحليلية "65–132هـ/ 684–749م"

إيمان مصطفى عبد العظيم*

أستاذ مساعد التاريخ الإسلامي– تربية عين شمس
DREMAN71@YMAIL.COM

تاريخ الاستلام: 2019/9/29
تاريخ التحكيم: 2019/9/29
تاريخ قبول البحث: 2019/10/10
تاريخ النشر: 2022/9/30

المستخلص:

شغل العصر الأمـــوي **حيزاً مميزاً ومتمايزاً** في التاريخ الإسلامي، ولعبت دولته "**دولة المائة عام**" دوراً هاماً وبارزاً في خدمة الإسلام، وبناء المجتمع الإسلامي، لما قدمت من جهد كبير، وفضل واسع، إلا أنها– وعلى الرغم– مما قدمت لم تحظ إلا بالقليل من الاهتمام والإشادة من جانب الدراسات البحثية، بل تعرض البيت الأموي "**الحاكم**" وفترة حكمه المتميزة، للتجاهل والتشويه من جانب "البعض"من قدامى المؤرخين العرب، والمحدثين، والمستشرقين على حد سواء، مما كان دافعاً لي للبحث في موضوعات هذا العصر الحضارية، واختيار واحداً منها، في محاولة لرفع الظلم، وكشف الغموض الذي يكتنف هذه الفترة من تاريخ الأمويين، وتاريخ مصر الإسلامية بوجه خاص، **وآثرت** أن يكون الموضوع في الجانب الاقتصادي، وبالتحديد عن الخراج "ضريبة الأرض" أهم موارد بيت مال المسلمين في العصر الإسلامي، فقد **أولى** خلفاء البيت الأموي" وبخاصة "الفرع المرواني" عناية بالغة بالنظم الإدارية، وإعادة الهيكلة لها في داخل الدولة ، وزيادةً " منهم" في تماسك وحدة الدولة، كان سك العملة الإسلامية، وتعريب الدواوين في جميع أمصار الدولة الإسلامية على حد سواء، ومن بينها ديوان **الخراج**، حيث عملوا على تحسين طرق جبايته، وزيادة قيم عوائده، فعنوا بالأرض، وحرصوا على إختيار الولاة والعمال المتيزون في الأمصار المختلفة للقيام بهذه المهام على أفضل وجه.

هذا، وقد قدم ولاة مصر في العصر الأموي "المرواني" **خاصة** نمـــاذج عدة لجباية الخراج، وزيادة عوائده، والتي تمـــايزت بـــين أســـلوبين: **العـــدل والعسف**، وإن غلبت سياسة العدل في تطبيق جباية الخراج، في أغلب الأحيان، اتباعاً لسياسة الخلفاء الأمويين، الذين حرص– أغلـــبهم– علـــى اتبـــاع نهـــج الراشدي الثاني **الفاروق عمر** بن الخطاب(ﷺ) الذي ســـبق ووضـــع قانونـــاً صحيحاً عادلاً في جباية الخراج، وهو ما سوف نعرض له من خـــلال هـــذه الورقة البحثية، مع عرض **لـــنهج** ولاة مصر زمن الأمويين، وأســـبابه، ومـــا ترتب عليه من **نتائج مؤثرة**، وكيف نجحوا فيه بالعدل أم بالعسف؟.

© **جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب – جامعة عين شمس 2022.**

أنفـــوا الضغائن عنكم وعليكم عنـــد المغيب وفـــي حضور المشهد
فصلاح ذات البين طول بقائكم إن ءمـــد في عمري وإن لم ءيمـــدد ﴿1﴾ (بحر الكامل)

المقدمة:

شغل العصر الأمـــوي **حيزاً** ءمميزاً **ومتمايزاً** في التاريخ الإسلامي، ولعبت دولته "**دولة الملك العضوض**"[2]، دوراً هاماً في خدمة الإسلام، وبناء الدولة العربية الإسلامية، حيث قدمت في سبيل ذلك الكثير من الجهد، وغدا لها الكثير من الفضل، إلا أنها لم تحظ إلا بالقليل من الاهتمام والإشادة من جانب الدراسات البحثية المتخصصة، بل تعرض البيت الأموي "الحاكم" وفترة حكمه وعصره، للتجاهل وربما لمحاولات التشويه من جانب"البعض"من قدامى المؤرخين، والمحدثين العرب والمستشرقين على حـــد سواء، مما كان دافعاً لي للبحث البناء والدراسة التحليلية في موضوعات هذا العصر، واختيار أحد هذه الموضوعات "الحضارية" المرتبطة به في محاولة لبيان الحقائق المستترة، ورفع الظلم عن هذا العصر ورجاله المتميزين، ولكشف الغموض الذي يكتنف هذه الفترة من تاريخ الأمويين، وتاريخ مصر الإسلامية بوجه خاص، **وآثرت** أن يكون الموضوع في الجانب الاقتصادي، وبالتحديد عن الخراج"ضريبة الأرض"[3] أحد أهم موارد بيت مال المسلمين في العصر الإسلامي، حيث **أولى** خلفاء "البيت الأموي" وبخاصة "الفرع المرواني"[4] عناية بالغة بالنظم الإدارية، وإعادة الهيكلة لها في داخل الدولة، ولمصر–خاصة– أولو عناية فائقة خاصة بعد أن تبين لهم أهميتها أثناء الخلاف بين الخليفة الراشدي علي بن أبي طالب(ﷺ)(35هـــ/655م) ومعاوية بن أبي سفيان(ﷺ)(41–60هـــ/661–679م)، وقدرة تلك البلاد بسبب **موقعها** الفريد **ومواردها** الوافرة على أن ترجح كفة من يسيطر عليها[5]، وحرصاً منهم على زيادة تماسك وحدة الدولة، كان تعريب الدواوين[6]، في جميع أمصارها وولاياتها على حد سواء، ومن بينها: ديوان **الخراج**، حيث عمل الخلفاء الأمويون– غالباً– على تحسين طرق جبايته، **وزيادة قيم** عوائده، وتحري العدل في الرعية، فعنوا بالأرض والعمران، وحرصوا على اختيار الولاة والعمال المتميزين في الأمصار المختلفة للقيام بهذه المهام على أفضل وجه، إيماناً منهم بمسئولية وتبعات سياسة الرعية، وقيام العدل فيها.

هذا، وقد قدم ولاة مصر في العصر الأموي في" الفرع المرواني" نماذجاً عديدة متميزة ومتمايزة في جباية الخراج، وطرق زيادة عوائده، والتي تمايزت بين أسلوبين رئيسيين هما: العدل والعسف، وإن غلبت سياسة تحري العدل في–معظم الأحيان– على طرق جباية الخراج، وكان من بين هؤلاء الولاة "متحري العدل" نذكر الكثيرين: عبد العزيز بن مروان، الذي حكم في الفترة من (65–84هـــ/684–703م)، والأمير عبد الملك بن رفاعة **(96–99هـــ/714–717م)**، والأمير أيوب ابن شرحبيل**(99–101هـــ/717–719م)**، والأمير بشر بن صفوان**(101–102هـــ/719–720م)**، والأميرالوليد بن رفاعة (109–111هـــ/727–729م)، وهم في سلوكهم وإجراءاتهم هذه منفذين لسياسة ونهج الخلفاء الأمويين، الذين حرص–أغلبهم– على إتباع نهج الراشدي الثاني عمر بن الخطاب(ﷺ)(13–23هـــ/634–643م) الذي سبق وسن قانوناً صحيحاً عادلاً للخراج وطرق جبايته، وهو ما سوف نعرض له من خلال هذه الورقة البحثية، وكيف نجح الولاة في زيادة عوائد الخراج بالعدل أم بالعسف، في هذا العصر"المتميز والمتمايز"، من خلال عرض لنهج هؤلاء الولاة زمن الأمويين "الفرع المرواني"على وجه التحديد، والأسباب التي وقفت وراء هذه السياسات، وموقف الشعب المصري منها، وما ترتب عليها من نتائج مؤثرة، وذلك من خلال عناصر رئيسة هي:

- المقدمة.
- تمهيد:" نشأة نظام الخراج وتطوره".
- عوامل نجاح جباية الخراج في مصر الإسلامية.
- النظام الإداري في مصر الإسلامية زمن الأمويين.
- جباية الخراج في العصر الأموي.
- ولاة مصر وسياستهم الخراجية إبان حكم الخلفاء الأمويون"المروانيون".
- موقف الشعب المصري من سياسات الولاة "الأمويين المروانيين".

- **ملاحق الدراسة**، وتشمل:

ملحق(1): ثبت الشهور القبطية وما يقابلها من السريانية والرومية والهجرية.

ملحق(2): خريطة مصر العليا والسفلي.

ملحق(3): ثبت الولاة الأمويون في"الفرع المرواني" وعمال الخراج.

ملحق(4): قصيدة الجزار في أمراء الديار المصرية.

وبعد،،،

أجمل في الخاتمة، أهم النتائج التي توصلت إليها في هذه الدراسة.

وأخيراً،،،

أرجو من الله أن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وذا فائدة للقارئ، وحافزاً لإضافة المزيد من الجهد في مجال البحث التاريخي، والحمد لله فاتحة كل خير، وتمام كل نعمة.

والله من وراء القصد ،،،

***- نشأة نظام الخراج وتطوره:**

بدأ الخراج كنظام مالي في الدولة الإسلامية مع عهد الخليفة الراشدي الثاني، الفاروق عمر ابن الخطاب(ﷺ)(13-23هـ/634-643م)، فهو الذي أقـر نظامه، وسن قوانينه، ووضع له القواعد التي تنظمه[7]، ولمصر"تحديداً" وجه **الفاروق(ﷺ)** اهتماماً خاصًا بها، منذ الفتح الإسلامي، واستوصى بأهلها القبط[8] خيراً، عملاً بوصية النبي(ﷺ)، وفيها: "**إذا فتح الله عليكم مصر، فاستوصوا بالقبط خيراً فان لهم ذمة ورحم**"[9]، كما عمل على عمرانها، فقد روي عنه(ﷺ) أنه أرسل إلي عمرو بن العاص(21-25هـ/641-645م)، أميره الأول على مصر، طالباً منه استشارة الحاكم البيزنطي السابق[10] لولاية مصر، **قيرس**(631-640م) أو المقوقس كما ذكرته مصادر العرب[11]، حول أسباب عمارة مصر، وعوامل خرابها، وما هي أفضل وسيلة لجباية خراجها، فرد عليه المقوقس، وأجابه برسالة مكتوبة، تناقلها مؤرخو العصر الإسلامي، **ناصحاً** له[12]، جاء في أولها **ما يلي:** "**... تـأتي عمارتها وخرابها من وجوه خمسة**"، وسوف أعرض لهذه الوجوه الخمسة وفق لفظ المقوقس البيزنطي" قيرس"، منفردة الواحدة تلو الأخرى[13]، **على النحو التالي:-**

<u>الوجه الأول:</u> أن 'يستخرج، ('يقدر ويحسب)[14]، خراجها في إبان واحد، عند فراغ أهلها من زروعهم.

<u>الوجه الثاني:</u> 'يـرفع، ('يجبى ويدفع) خراجها في آن واحد[15] عند فراغ أهلها من عصر كرومهم.

<u>الوجه الثالث:</u> تحفر،('تعمق)[16] في كل سنة خليجها.

<u>الوجه الرابع:</u> تسد،(تحجز) [17] ترعها وجسورها.

<u>الوجه الخامس:</u> ولا يقبل'مطل (المماطلة)[18] أهلها، يريد البغي[19]، ثـم اختتم المقوقس" قيرس" نصيحته للحاكم الجديد "عمرو بن العاص" قائلاً: " **فإذا 'فعل هذا فيها 'عمرت، وإن 'عمل فيها بخلافه خربت**".[20]

هذا، ومن خلال النص السابق، يتضح لنا أن قيرس قد أفصح "صراحة وبشكل مباشر"عن الأسس والقواعد المثلى لجباية الخراج في مصر، ولما وصلت الرسالة للخليفة الفاروق عمر(ﷺ) وعاها جيداً، ووضع هو نظاماً لجباية خراج مصر الإسلامية، **وحدد** وسائله، وصاغها بوضوح تام في **ثلاث عوامل** رئيسة **هي: الأول: صحة عامل التوقيت، والثاني: عامل العمران، والثالث: العمال العدول**، بمعنى.. **ضرورة** اختيار **التوقيت المناسب** للجباية والتحصيل والالتزام به، ثم الاهتمام **بالعمران** وخطوات الإصلاح والتعمير والتوسعة، **وثالثا، وأخيراً: العمال العدول** الذين يتولون الجمع والجباية دون أن يقع منهم تعسف أو ظلم في حق الرعية.

*** عوامل نجاح جباية الخراج في مصر الإسلامية:**

تناولت العديد من المصادر التاريخية[21] الحديث عن خراج مصر في العصر الإسلامي، ومقدار جبايته، وعوامل نجاحه، الممثلة في هذه القوى الثلاث سالفة الذكر، فعن العامل الأول، وهو التوقيت السليم، تناولتـه أغلب المصادر المعاصرة واللاحقة وذكرت أدق تفاصيله، واتفقت فيما بينها على أنها كانت تسير على النحو **التالي:**

***- توقيت جباية الخراج:**

أقـر العرب بعد استقرار الفتح الإسلامي في مصر توقيت موسم جمع الخراج المعمول به وفقاً للتقويم"القبطي" أو الشمسي[22] منذ عهد المصريين القدماء، كما ذكر ابن حوقل، وكان **على النحو التالي: في هاتـور**[23]": يبدأ الحرث، وفي **أمشير**(السادس قبطياً): يؤخذ 'ربع الخراج من السجلات، وفي **برمهات**(السابع): يؤخذ الربع الثاني والثمن من الخراج، وفي **برمودة**(الثامن): تقع المساحة على أهل الأعمال، ويطالب الناس بإغلاق الخراج ونصف الخراج من سجلاتهم وتحصيد بزري(بذور) الزرع، وفي **بشنس**(التاسع): تقدر المساحة، ويطلب الناس بما يضاف إلي المساحة من أبواب وجوه المال كالصرف، والجهبذ(**موظفي الجباية**)، وحق المراعي، والقرط(**شجر السنط**)[24]، والكتابة على رسوم كل ناحية، ويستخرج فيه تمام الربع مما تقررت عليه العقود والمساح، ويطلق الحصاد لجميع الناس، **وفي بؤنة** (العاشر): يستخرج تمام نصف الخراج مما بقي، ولم يوزن بعد المساحة، وفي **أبيب**(الحادي عشر) ثلاثة أرباع الخراج، وهو أصل زيادة ماء النيل ويكون ضعيفاً، **وفي مسري**(الثاني عشر): يغلق الخراج، وفيه جمهور زيادة النيل".[25]

هذا،، ومن خلال العبارة السابقة يتضح مدى دلالة دقة التنظيم المتبع في تقدير واجبات الخراج في خلال تلك الفترة المبكرة من تاريخ مصر الإسلامية، إلا أن ابن حوقل بعد أن سرد لنا هذا النظام الدقيق في جباية الخراج عاد وذكر لنا عبارة تفيد أن العرب أحدثوا تعديلاً في ذلك الاستخدام، وساروا على التقويم الهجري بدلاً من التقويم القبطي، دون إشارة إلي تفاصيل استخدام العرب لهذه الشهور في جباية الخراج وإن كنت أركن لترجيح استحالة جمع الخراج طبقا للشهور الهجرية "القمرية"، نظراً لاختلاف ظهور أهلتها، وهو مالا يتوافق مع تقويم السنة القبطية **المعمول** به لدي مزارعي مصر منذ أقدم العصور.[26]

وهكـــذا،، كان خراج مصر يجبى في آخر العام القبطي[27]، حسبما ورد في **المحيط** حيث قال: "... **وينبغي للوالي أن يأخذ الناس بالخراج كلما خرجت غلة يأخذهم بقدر ذلك حتى يستوفي تمام الخراج في آخر الغلة**"[28]، **أيضا** ما أورده المقريزي في"**الخطط**" من أن الضريبة كان **قدرها في الوجه القبلي ثلاثة – أرادب‘بـــراً، وأنها كانت تجبى عينا**"[29]، ومن الثابت أن الأراضي التي تفتح عنوة يكون خراجها معلوماً يؤخذ كل عام ولا يسقط خراجها بإسلام أربابها ولا بإنتقالها إلي مالك مسلم.[30]

عن **قيمة الخراج** أو مقداره، تحدث البعض من المؤرخين المحدثين[31] وقال: ".. بالبحث لم نجد نصاً واحداً شرعياً يحدد مقدار ما كان يؤخذ من الأرض، إلا أنه في– معظم الأحيان– كان مقدار الضريبة ينقص أو يزيد تبعاً لحالة الأرض، وقدرتها على الإنتاج، وفي اجتهادي،، لا أدري لقوله هذا سبب، وإن كان مردود عليه، فقد ذكر صاحب محيط المحيط[32] في حديثه عن أنواع الخراج قائلاً:".... خراج المقاسمة وهو جزء معين من غلة الأرض كالربع والثلث ونحوهما بوضع الإمام عليه ليستورده"، مما يعني تحديد قيمة الخراج ومقداره.

أما الجباة العدول– محورالدراسة– فقد اتفقت المصادر التي تناولت الحديث عن الخراج فيما بينها على أن **أول** من جبى خراج مصر في الإسلام، و**في–معناه العام**[33]– كان**عمرو** ابن العاص(ﷺ)، في خلافة عمر بن الخطاب(ﷺ) فكانت جبايته **إثني عشر ألف ألف دينار**(12مليون)[34]، بفريضة "**دينارين**" من كل رجل، ثم **جباه** الوالي **عبد الله** بن سعد بن أبي سرح(ﷺ)(25–35هـ/645–655م)– زمن الخليفة الراشدي الثالث عثمان بن عفان(ﷺ)(23–35هـ/643–654م)– أربعة عشر ألف ألف دينار، نحو(14مليون) حسبما ذكر المقريزي في خططه[35]، مما دعى الخليفة عثمان(ﷺ) بسؤال عمرو ابن العاص(ﷺ)، وتقصي الحقيقة حول أسباب هذه الزيادة قائلا **له: "يا أبا عبد اللّه درت اللقحة(الناقة وما نحوها)**[36] **بأكثر من درها الأوّل**"، فرد عليه عمرو قائلا: "**أضررتم بولدها**"، **وفي** عبارة أخرى[37]:"**ذلك إن لم يمت الفصيل**"[38]، **وفي** رواية ثالثة: "**ولكنها أعجفت فصيلها**".[39]

يستفاد من عبارة عمرو(ﷺ) هذه أن جباية الخراج من بعده كانت بداية الإجحاف للرعية في مصر، **وفـــي هذا الرد الموجز – في اجتهادي**– إشارة واضحة، ودليلاً على حرص الوالي عمرو بن العاص، المتحري للعدل في سياسة الرعية، وإيثاره للنهج السليم الذي سبق وأقره الراشدي الفاروق(ﷺ)، وصدقه في إتباع إجراءاته، القائمة على مراعاة الشروط الصحيحة في جباية الخراج، دون إيقاع **الظلم** على الرعية، بزيادة العبء أو الضرائب على كاهل الرعية "المصريين"، وهو المعنى ذاته الذي جاء في **رده** أيضا على الخليفة عمر(ﷺ) حين استبطأه في تحصيل الخراج، لتأخره في إرساله إليه قائلا: "... **ولكن أهل مصر استنظروني إلي أن تدرك غلتهم، فنظرت للمسلمين، فكان الرفق بهم خيراً من أن يخرق بهم، فيصيروا إلي بيع لا غنى بهم عنه، والسلام**"[40]، وهو بذلك قد رأي **(ﷺ) كوالي** عليهم، أن الرفق بهم خير من التشديد في أمرهم، وإكراههم على أن يبيعوا ما هم في حاجة إليه في أمور معيشتهم[41]، ليقدم بذلك لنا نموذجاً واضحاً لأحد قوى وعوامل نجاح جباية خراج مصر ألا وهو **العامل العادل، غير أن ســـؤالاً هاماً يتبادر إلي الذهن، وهو: هل** استمر الولاة في مصر من بعد"عمرو بن العاص"(ﷺ) واليها الأول، على نهج مثل هذه السياسة المتحرية للعدل والمبتعدة عن الجور والعسف أم لا؟ هل تم العمل بهذه السياسة في العصر الأموي بوجه عام، وتحديداً في عصر"الفرع المرواني" محور الدراسة" أم لا؟!!

الاجابة فيما يلي بعد عرض موجز وتعريف سريع لمعالم النظام الإداري في مصر زمن الأمويين المروانيين.

*** النظام الإداري في مصر إبان عصر الأمويين:**

سعي العرب المسلمون منذ اللحظات الأولى لإتمام الفتح الإسلامي، للاستقرار في الولايات المفتوحة، وإلي الإصلاح وتوجيه العمران لها، وهم في ذلك يتبعون نهجاً دقيقاً، وحكمة إدارية بالغة الدقة، تجلت بوضوح في **أنهم قد أبقوا** على معالم النظم الإدارية التي وجدوها في الولايات المفتوحة، وعلى القائمين بها[42]، وإن أحدثو- وللموضوعية- تعديلا "بسيطاً" في التنفيذ، فبدلاً من التقسيم الإداري للولاية عامة، وتعدد حكام الأقاليم، توحدت قيادة مصر تحت يد حاكم واحد هو الوالي أو الأمير، الذي اعتلى قمة النظام الإداري في مصر الإسلامية، وتحددت مسئولياته في **عدة مهام رئيسة**، منها: إمامة الصلاة، وقيادة الجند، وإدارة مالية الولاية، بحيث يكون هو المسئول المالي الأول أمام الخليفة[43]، ومن بين مفردات مهامه المالية الرئيسة: **الخراج** "ضريبة الأرض"، الذي ساعده في القيام به مسئول خاص بها سمي بـــ صاحب الخراج.[44]

وبعد الراشدين،، سعى الخلفاء الأمويون لتعيين عمالاً لجباية الخراج مستقلون عن الولاة، فالجباية واجباً من واجبات العمال الذين كانوا على ما يبدو يجمعون بينها وبين وظيفتهم الأصلية.

توزعت الإدارة داخل العاصمة المركزية في مصر الإسلامية، وانقسمت إلي عدة دواوين، من بينها- بلا شك- "ديوان للخراج" أو"الضرائب المقررة"، والذي اختص صاحبه بالإشراف على جباية الأموال ومصارفها، وهو من تودع لديه السجلات الخاصة بها، ولديه عدة أوجه للإنفاق من بينها أن ينفق جزءاً من الخراج على شئون الولاية، ويرسل المتبقي منه إلى عاصمة الدولة أو الخلافة الإسلامية.[45]

أما مساعدي "صاحب الخراج" في العمل، فنجد عدد **من الموظفين: أولهم الجسطال أو القسطال أو "كاتب الخراج"، وهو ذلك** الموظف الذي ينجز الأعمال الإدارية الخاصة بديوان الخراج والضرائب بالكورة[46]، وكان عادة من المصريين الأقباط أو"المسيحيين" تحديداً، **وبدوره** يرأس عدداً من الموظفين الذين يعملون في انجاز الأعمال الخاصة بالضرائب **كالكتاب والجباة**، ثم نجد **المساح** وهو ذلك الموظف الذي يوجد بالكورة، ويقع عليه عبء قياس ومسح الأرض الزراعية، وأخيراً،، **القصاب** الذي يساعد المساح في عمله، وكان يقوم بمهمة قياس الأرض بوحدة القياس المعروفة بالقصبة[47]، **أما الأرض**،، فنجدها **قد تكونت** "إدارياً" من **المقاطعات** نفسها التي حافظ عليها العرب المسلمون عند فتح البلاد، وإن قسمت مصر – بدلاً من خمسة أقاليم- إلي قسمين رئيسيين **هما:** مصر السفلي ومصر العلي[48]، وأطلق علي المقاطعات اسم" **الكور**"[49]، "جمع كورة " بدلاً من الاسم البيزنطي القديم"**بجارشي**"، وصاحب الكورة أو الحاكم هو **باجرك**[50]، والذي كان يعينه الوالي"حاكم الولاية" بحيث يخضع لسلطته ويتلقى الأوامر منه.[51]

وختاماً،، **عن أنظمة الجباية**،،، وجد نظامان لها، هما: المقاسمة، والالتزام، وفي **الأول:** تجبي الدولة الخراج مباشرة- كما حدث في العصر الراشدي والأموي-، أما في **الثاني** فيقطع البعض مدينة أو منطقة ويكون عليه تقديم مقدار معين من المال للدولة الإسلامية، وهو في الأرجح ما تم العمل به بعد العصر الأموي.[52]

عن جباية الخراج في العصر الأموي تفصيلاً، والتجربة الأموية **المروانية** الرائدة لهم بزيادة العوائد بنهج سياسة تحري العدل في الرعية والجباية-غالباً-، سوف ‘يلقي عليها الضوء فيما يلي....

***- جبايـــة الخراج في العصر الأموي:**

بادئ ذي بدء،،، وقبل الحديث عن التجربة الناجحة للأمويين"الفرع المرواني" في تحقيق أعلى إيرادات لعوائد الخراج، وجب أن أشير أولاً إلى أن العصر الأموي "وبوجه عام" قد شهد تنظيماً مالياً دقيقاً مميزاً، كان من بين جوانبه الخراج وجبايته، وهو ما أكدته روايات المؤرخين القدامى في مصادر عدة، حيث اتسم بالدقة، ومراعاة أحوال البلاد أيضا – في أغلب الأحيان- عند تقدير قيم عوائده، حيث سار هذا النظام المالي على نفس المعالم الخاصة بالإدارة اللامركزية في معظم الفترات[53]، ونظمت جباية الخراج تنظيماً جيداً حتى بلغت قيمة خراج الأرض بمصر-وحدها-على مستوى الدولة الأموية ثلاثة آلاف ألف دينار(3مليون)[54]، وفي أحيان أخرى وصلت لأربعة آلاف ألف دينار(4 مليون)[55]، وهو رقم – غالباً- لا يستهان به، ويستحق أن نقف أمامه، ونحلل أسبابه، بل ونشيد به وبمن استطاع أن يحققه، خاصة وقد

عرفنا أن جملة الضريبة التى قدمتها مصر للخلافة الراشدة بعد الفتح الإسلامي مباشرة، قد قاربت من جملة هذا المبلغ، وكانت تجمع ما بين "ضريبة الرأس والخراج معا"، ثم معنى أن يصل الخراج لقيمتها، ففي ذلك انجاز ونجاح لا مثيل له، نجاح حقيقي أن تعطي الأرض وحدها ما يقارب من مجموع الضريبتين معا، مع مراعاة أن ذلك الرقم الهائل من المرجح قد تم جمعه – غالباً- بتحري العدل وتوجيه العمران للأرض كما أكدت أغلب الروايات التاريخية.(56)

استطاعت مصر وطوال العصر الأموي بشقيه "السفياني والمرواني" أن تقوم بفضل نظامها المالي الدقيق بالاكتفاء الذاتي في الإنفاق على مرافقها، وكان لها الفضل بما بذلته وأسهمت به في ميادين الأنشطة الأخرى العامة للدولة الأموية، **فكيف** نجح الأمويون وبالأخص خلفاء وولاة "المروانيون" في تحقيق هذه القيمة العالية من خراج الأرض وحده؟ ومتى؟ وبأي وسيلة ... **العسف أم العدل؟!**

الإجابة وللموضوعية،، في أن الدولة الأموية استطاعت- وإن حدث ذلك في **الثلث الأخير** فقط من عصرها أن تحقق أعلى الإيرادات لجباية خراج أرض مصر بتوجيه الإصلاح، وتشجيع العمران للأرض الزراعية دون التعدي على أهل مصر بزيادة الضرائب أو استحداث جديد منها، **إيماناً منها** أن مصر في المقام الأول **بلد زراعي** يعتمد على الري والقنوات والجسور التي تقوم على ضفاف النيل أو الترع للحيلولة دون فيضان الماء على الأراضي الزراعية(57)، فعملت على أن يظل تقدير الخراج على كل كورة يسير على نفس الأسلوب الذي جرت عليه الإدارة المالية زمن ولاية عمرو بن العاص الأولى(21-25هـ/641-645م)، وهو ما أكدته أوراق البردي العربية التي حوت فيما بينها تعليمات من **الوالي الأموي" المرواني" قرة بن شريك** (90-96هـ/708-714م)(58) لصاحب كورة **اشقاو**(59) تأمره بأن يجمع رؤساء كل قرية، وأصحاب النفوذ فيها ليختاروا رجالاً **أمناء أكفاء** يتولون تقدير الضرائب المطلوبة على كل قرية، وذلك تحت إشراف صاحب الكورة نفسه.(60)

ولعل في هذا الخبر إشارة واضحة لموقف الوالي المرواني، الحريص على تحري العدل، وتطبيق نهج سياسة العدل في الجباية، والاهتمام بالعمران والإصلاح، وهو أمر تجب الإشادة به ولصاحبه، وإلى جانب ذلك ذكرت أوراق البردي فيما ذكرت حرص الولاة على حفظ حق المواطن في دفع الضريبة المقررة عليه فكان كل فرد يتسلم بعد أداء الضريبة إيصالاً اشتهر في أوراق البردي باسم **براءة**.(61)

وللموضوعية،، هذه الزيادة الطائلة في الموارد المالية كانت تتم- في أغلب الأوقات- وفق تعداد دقيق ومسح شامل، والأمثلة على ذلك عديدة، غير أنه وللموضوعية تحققت هذه الزيادة ذات مرة وهي تعتمد على العسف- دون تحري العدل- في الرعية، وإثقالهم بكثرة فرض الضرائب وهو ما وقع في عهد الخليفة سليمان بن عبد الملك(96-99هـ/674-717م) الذي عمل على تحقيق زيادة طائلة في قيمة الخراج، فاختار رجلاً واستخلفه على الخراج بمصر هو **أسامه بن زيد**(99-101هـ/674-719م) في ولاية أيوب بن شرحبيل(99-101هـ/717-719م)، وكتب إليه:" **أن احلب الدر**(اللبن) **حتى ينقطع، ثم احلب الدم حتى ينصرم"(ينقطع)، وفي رواية أخرى قال: "احلب الدر فإذا انقطع فاحلب الدم والنجا"**(62)، فقدم بذلك- ووفقاً لهذه الرواية التاريخية- نموذجاً للعسف والتشدد دون تحري العدل والعناية بالأرض، وإصلاحها، والتخفيف على أهلها، وإن جاء العسف من الوالي بناءً على أمر الخليفة "الحاكم الأول" في الدولة الإسلامية وتوجيهه.

هذا،، وقد مثلت هذه الواقعة أول شدة تلحق بأهل مصر في ذلك العصر، فعندما فعل أسامه بن زيد ما كتب به إليه، وجمع مبلغ **اثني عشر ألف ألف دينار** من الخراج وحده أي نحو (12مليون)(63)، مدحه الخليفة سليمان بن عبدالملك، وقال فيه: "**أسامه لا يرتشي ديناراً ولا درهماً**"، وفي محاولة لرد هذا الظلم، جاء رد عمر بن عبد العزيز(99-101هـ/681- 720م) قائلاً:" **أنا أدلك على من هو أشر من أسامه ولا يرتشي ديناراً ولا درهماً، قال: من هو؟** قال: **عدو الله إبليس**(64)، وفي هذا الرد – دون شك- إشارة لمحاولة التصحيح أو التصويب ولكنها دون جدوى فعلية، فقد"**غضب سليمان وقام من مجلسه**" حسبما ذكرت الرواية.(65)

هل تعسف الخليفة، وامتثل الوالي لأوامره دون أن يراجعه، فعسف في الجباية وأنهك رعية مصر بكثرة فرض الضرائب؟ أكان في مقدوره أن يرد طلب الخليفة وأمره، وهو"الحاكم الأعلى" في الدولة وليس في الولاية؟ أكان في مقدوره أن ‘يزيد من قيمة عوائد الخراج، دون أن يقع منه عسف على الرعية؟!!

الإجابة من خلال ما ذكرته المصادر[66] عن الرجل وصفاته، حيث وصفته بعضها بـ**"كاتب نبيل"**، تولى ولاية مصر بعد فترة من الإصلاح والعمران الكبير في الأرض، فما الحاجة إلي العسف إذن؟ هل امتثالاً لأوامر الخليفة فقط، أم أن هذا من سمات الرجل وأسلوبه ونهج شخصيته، ورغبته في تحقيق المطلوب منه بشتى الطرق، والغاية تبرر الوسيلة، والأرجح أن الرجل قد سعى لتنفيذ أمر الخليفة، دون تفكير أو مراجعة، سعى لإرضائه، حتى لا يفقد وظيفته، فنفذ الأمر، وتخلى عن المبدأ المعمول به من قبل، فالتزم العسف دون العدل لأن رئيسه أمره بالعسف، فجاء عسفه من عسف الخليفة لا من نفسه هو، مع مراعاة أن احتمالية مراجعة الخليفة أمر ضعيف وقليل الحدوث تقريباً.

أما التجربة الرائدة الأموية العادلة في تحقيق الزيادة الطائلة، **فكان أولها:** في عصر خليفة لابد وأن تقيم تجربته بكل إجلال وتقدير–دون مبالغة– ونقصد عهد الخليفة الأموي المرواني عمر ابن عبد العزيز(ﷺ)(99–101هـ/681–720م)، الذي حرص على نشر العدل بين الرعية، والحد من تسلط الولاة، فراقبهم بحذر وأخذ على أيديهم، وطرد القساة منهم، فهدأت الثورات في عصره[67]، وفي الناحية الاقتصادية بذل غاية جهده في الحد من الملكيات الكبيرة، واعتبر الخراج كراء للأرض وأجرة، يدفعه مواطن الدولة الإسلامية سواء كان عربياً أو مولى مسلماً أو ذمياً[68]، **ورفعت الجزية** عمن أسلم، وكذلك عن الرهبان وأساقفة الكنائس، **ولما كان الخراج** لا يتعلق بالزرع، وإنما هو كراء للأرض يقدر بنحو قيمة الربع من ريعها(25%)، وحين سئل الخليفة عمر بن عبد العزيز(ﷺ)، عن الأراضي الخراجية قال: "**الخراج على الأرض، والعشر على الحب**"[69]، وتأكيداً منه لهذا السياق، أمر الخليفة عمر بن عبد العزيز برفع ضريبة الخراج عن أرض اليمن رغم كونها عشرية[70]، **وعمر بن عبد العزيز(ﷺ)** هو ذاته الخليفة الأموي، الذي لما ‘توفي الخليفة الأموي سليمان بن عبد الملك، وتولى هو أمر المسلمين جمعاء، كتب أول ما كتب إلي مصر بعزل **أسامه** "صاحب الخراج" سالف الذكر، وقبل أن يدفن الخليفة سليمان، وأسند أمر الخراج بمصر **لحيان ابن شريح** وأمره أن يحبس أسامه مقيداً ستة أشهر، وينادى عليه في كل جند[71]، **فلماذا وقد سبق ونفي عنه صفة الشر المطلق، عندما قال: "أن الأشر منه إبليس" أمام الخليفة سليمان بن عبد الملك؟!**

الإجابة، فيما أوردته المصادر، فعندما انتقد"الخليفة"على عزل أسامه، حسبما ذكرت الرواية التاريخية:" **لما عاب عليه الناس العزل**، قال عمر(ﷺ): "**إني والله خفت الله عز وجل، واستحييته أن أقره يحكم في أمور الناس طرفة عين، وقد وليت أمورهم**"[72]، مما يضعه –أولا– في مصاف أهل العدل، ويوجب الإشادة به، لحرصه على تحري العدل، **وثانياً:** حسم الرأي في صاحب الخراج وتأصل صفة العسف فيه، فلولا يقين الخليفة لوجودها فيه ما سعى لعزله بمجرد توليه أمر خلافة المسلمين، وهذه إجابة على التساؤلات حول شخصية أسامه بن زيد وأنه كان منفذا لأوامر الخليفة سليمان بن عبدالملك من باب البقاء في وظيفته أو منصبه.

وثاني التجارب الأموية الرائدة، في خلافة" الأموي المرواني": هشام بن عبد الملك (105—125هـ/724–743م)، ذلك الخليفة الذي‘شهد له بالكفاءة والمقدرة السياسية والإصلاحية، فقد ذكر الطبري، قول عبد الله ابن علي(**أحد أمراء بني العباس**):" **جمعت دواوين بني مروان لم أر ديواناً أصح ولا أصلح للعامة والسلطان من ديوان هشام**".[73]

وفي موضع آخر، أثني **الطبري** على هشام بن عبد الملك بقوله:" قال علي: قال حسان بن عبد الحميد:" **لم يكن أحد من بني مروان أشد نظراً في أمر أصحابي ودواوينه ولا أشد مبالغة في الفحص عنهم من هشام**".[74]

ومن المحدثين، من ذكر هذه الكفاءة، وتلك المقدرة الإصلاحية، قائلاً: "...**وهشام من أهل الكفاءة والأمانة التواقين إلي النهوض بشعبهم إلي مدارج الرفاهية والنجاح**".[75]

جدير بالذكر،، أنه في عهد الخليفة هشام بن عبد الملك(105–125هـ/723–742م)، وقعت في– مصر– حادثة فريدة، إذ قام صاحب الخراج **عبد اللّه بن الحبحاب**[76]في ولاية "الحر بن يوسف"(105–108هـ/723–726م)، **وحسبما**

ذكر المقريزي: "خرج بنفسه وأحصى الناس والبهائم، وعمل على إعادة مساحة الأراضي الزراعية والبور، ووضع علامات للمسافات في الحقول[77]"، ثم كتب إلي الخليفة هشام بن عبد الملك **بعد ذلك** أن أرض مصر تحتمل الزيادة، **وبالفعل:** "**زاد على القبط قيراطا**[78] **في كل دينار**"، وقيل: "**زاد على كل دينار قيراطا**"[79]، مما كان – فيما بعد– سبباً لقيام انتفاضة ضده عام 107هـ/725م، سنورد لها تفصيلاً عند الحديث عن موقف المصريين من سياسة الولاة الأمويين وعمال الخراج.

هذا، ولم تشر المصادر إلي حدوث أي رد فعل من قبل الخليفة هشام بن عبد الملك نحو زيادة الخراج على أراضي مصر من قِـبل عامل خراجها، وربما يكون هذا المقترح قد لقي استحساناً من قبله إذ لم تشر المصادر التي بين أيدينا عن أي اعتراض من قبل الخليفة هشام بن عبد الملك[80]، إلا أن ابن زولاق قال عنه :" **وصف طبقات معلومة منسوبة في الدواوين، ولم تزل إلي ما بعد ذهاب بني أمية، ومبلغها ألف ألف دينار وسبعمائة ألف دينار)، وثمانمائة وسبعة وثلاثون ديناراً(1.700837)، منها على كور الصعيد ألف ألف وأربعمائة وعشرون دينارا ونصف(1.4200000)، والباقي على كور أسفل الأرض**"[81]، وهو ما يمثل إحصاءا دقيقاً لخراج مصر إبان خلافة هشام بن عبد الملك إلي نهاية العصر الأموي، **إلا أن** الأسقف ساويرس ابن المقفع في تاريخه المعنون"تاريخ البطاركة"، ذكر: ".. **ومسح العامر من أراضي مصر، والغامر مما يركبه ماء النيل، فوجد قانون ذلك ثلاثين ألف ألف فدّان (30مليون فدان) ارتفاع الجرف، ووسخ الأرض، فراكها**[82]**كلها، وعدّ لها غاية التعديل، فعقدت معه أربعة آلاف ألف دينار(4مليون)، هذا والسعر راخ، والبلد بغير مكس ولا ضريبة.**[83]

من خلال هذه العبارة من قول ساويرس يتضح لنا مساحة رقعة الأراضي الزراعية بمصر وقتئذ قدرت بثلاثين مليون فدان(30مليون فدان)، وهو ما يعني أن الأراضي الزراعية كانت في تلك الآونة تساوي خمسة أضعاف ما عليه الأراضي المزروعة في مصر الآن، **ويبدو** أن الخليفة هشام كان يتسم بالدقة إذ أجري إحصاء جديد حسبما أورد ساويرس استهدف منه إحصاء عدد السكان وتقدير مبلغ الجزية، والخراج معاً حيث أشار بقوله:"... قال الليث بن سعد: "**ولي الخراج الوليد بن رفاعة لأمير المؤمنين هشام بن عبد الملك، فخرج لإحصاء الجماجم والقرى، فأقام ستة أشهر بالصعيد، وبأسفل الأرض ثلاثة أشهر، فأحصى فوق عشرة آلاف قرية(10.000)، أصغر قرية فيها خمسمائة جمجمة(500) من القبط، فتكون جملة ذلك خمسة آلاف ألف**" (5مليون).[84]

ولعل في هذا الخبر دليلاً واضحاً علي صدق "صاحب الخراج" ورؤسائه الأعلى "الوالي والخليفة" في التمسك بالقواعد الثلاث المثلى الفعالة في جباية الخراج، سالفة الذكر، التي أقرها الفاروق عمر(ﷺ)، وسبق العمل بها، وأثمرت عن نتائج طيبة.

وهكذا، قدمت الدولة الأموية **نموذجاً جيداً**، صحيحاً في– الثلث **الأخير من عصرها**– لجباية الخراج المصري، معتمدة على ذات القواعد التي سبق وأرساها الفاروق(ﷺ)، في تركيز شديد على عوامل نجاحها الثلاث **سالفة الذكر** من **مراعاة توقيت** الجمع والتحصيل، **والاهتمام بالعمران** والإصلاح، **وعدل الجابي** القائم على جباية الخراج، فكان الأسلوب الصحيح في العمران والإصلاح، في تعمير الأرض وزيادة مساحتها، مما يحقق الرخاء وارتفاع نسبة الإيرادات، دون ظلم للرعية، أو وقوع غلاء في الأسعار، **أما عن دور الولاة** في تحقيق هذه الزيادة، فهل قاموا بتحري العدل أم أسرفوا في استغلال نفوذهم وعسفوا بالرعية؟ وعمال الخراج معهم؟!

*– ولاة مصر وسياستهم الخراجية إبان حكم الخلفاء الأمويين"المروانيون":

عن سياسات الولاة ودورهم في جباية الخراج في العصر الأموي، ننتقل بالحديث، لأعرض لما قام به هؤلاء الولاة، سواء عندما تولوا بمفردهم مسئولية جمع الخراج أو عندما أنابوا عنهم مساعدين من الـــكتاب، وكيف تنوعت أساليبهم بين طريقين لا ثالث لهما هما: العدل والعسف، **وللموضوعية** لقد اتسم ولاة مصر في العصر الأموي في إدارة ولاية مصر، وجباية خراجها، بنهج خاص غلب عليه تحري العدل في هذه الجباية، وهو ما ذكرته عدة مصادر معاصرة ولاحقة للعصر الأموي، نعرض له في هذه الدراسة البحثية، في حين قدم البعض الآخر–القليل– نموذجاً للعسف وإيقاع

الظلم بالرعية، وإن كان له أسباب أو مبررات إلا أنني حرصت وللأمانة العلمية على أن أقدم له، مع عرض لأسبابه أو مبرراته.

سبق وتناول البعض من المؤرخين المحدثين[85] **الحديث عن ولاة الأمويين، وذكروا أنهم** إذا ما جمعوا بين وظيفتهم الأصلية وبين صاحب الخراج، خاصة في أواخر العصر الأموي، بعد عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز، كانوا يتركون مهمة التحصيل **إلي 'كتابهم** الذين جنح بعضهم إلي العسف وابتزاز أموال الرعية، مما كان يعرضهم للمساءلة والعقاب ولتصفية أملاكهم.[86]

وفي هذا القول،، وما حواه من عقاب للجائر المتعسف، وتصفية لأمواله ومصادرة أملاكه إن دل على شيء، فإنما يدل أولاً: على وقوع العسف من البعض، نعم، ولكنه وفي نفس الوقت يدلل **ثانياً**: على وجود رد الفعل عليه، حيث الرد الحاسم والسريع علي وقوع العسف، مما يدعو للإشادة بموقف الخلفاء، ومن وراءهم الولاة على تحري العدل في الرعية، وإتباع نهج الراشدي الفاروق، فوقوع الظلم يتبعه العقاب، دون التخلى عن المتابعة والمحاسبة.

وبعد،،، لقد تعاقب على ولاية مصر في العصر الأموي"الفرع المرواني" **خمسة عشر والياً** في نحو عشرين فترة ولاية[87]، كان **أولهم**: الأموي"**عبد العزيز ابن مروان**"، وآخرهم **عبد الملك ابن موسى بن نصير**، وهؤلاء الخمسة عشر كان من بينهم متحري العدل، والمتعسف، وشديد العسف، **ولنبدأ مع نماذج متحري العدل:**

الأول:

عبد العزيز بن مروان"65-85هـ/684-704م":

الأول في قائمة الولاة الأمويين"**الفرع المرواني**""، تولى ولاية مصر بأمر من والده الخليفة "مروان ابن الحكم"(64-65هـ/683-684م)" جامعاً بين أمري الصلاة والخراج، حيث أسندت له الولاية بشرط أن يكون خراجها له بعد النظر في مصالحها[88]، وهكذا، جمع بين يديه سلطة الحكم والمال معا، وقد امتدت فترة حكمه نحو عشرين عاماً ويزيد بعدة شهور، تناولته المصادر بالحديث، فذكرت عنه حسن الخصال مثل: العفة وطهارة اليد، وحسبما ذكر الكندي:"... قال ابن عفير: **ولي عبد العزيز مصر فكان خراجها وجبايتها إليه، فلم يوجد له مال نض إلا سبعة آلاف دينار**"[89]، نعمت مصر في عهد ولايته بالأمن والاستقرار، فلم تشهد منه الرعية سوءاً من جراء ظلم أو عسف منه أو من عماله ومساعديه وكتابه، وكان عهده بالنسبة للمصريين الأقباط" أهل الذمة" أزهي فترات العصر العربي في مصر لتسامحه الكبير[90]، فلم تذكر له المصادر رواية واحدة لثورة ضده من العوام أو غيرهم، وعند وفاته وعلى الرغم من كونه شقيق الخليفة "عبد الملك" لم يمنع هذا الخليفة من أن يرسل مبعوثاً خاصاً في إحصاء أمواله"**عبد العزيز**"، وأموال كاتبه الذي كان متسماً بثقته، وأمره بمقاسمة الكاتب أمواله ففعل[91]، وخير ختام للحديث عن الرجل الذي قدم نموذجاً مضيئاً لوالي حاكم، تحرى العدل في الرعية، وسعى للنهوض بالأرض والإصلاح والعمران، وبناء الضواحي الجديدة مثل: ضاحية حلوان، يكفيه ما قاله حين حضره الموت:" **ألا ليتني لم أك شيئا مذكوراً، ألا ليتني كناسة من الأرض أو كراعي إبله في طرف الحجاز، من بني نصر بن معاوية أو بني سعد ابن بكر**".[92]

الثاني:

عبد الملك بن رفاعة"96-99هـ/714-717م ؛ 109هـ/727م:

الرابع في قائمة الولاة المروانيين، ولى الولاية مرتان، الأولى استغرقت نحو ثلاث أعوام زمن "الوليد بن عبد الملك"(86-96هـ/704-714م)، جامعاً بين أمري الصلاة والخراج، **ومن الطريف** أن مصادر القرون الثلاثة الأولى للهجرة قد غضت الطرف عن الحديث عن ذكره فيما يتعلق بالخراج، وذلك لان الخليفة سليمان بن عبد الملك(**96-99هـ/714-717م**) كان قد عزله عن خراج مصر واستبقاه في منصبه كوالي لها فقط، بينما ذكرت عنه المصادر"المتأخرة" أنه سعى للإصلاح والعمران، وتحري العدل في الرعية، وعنه قال ابن إياس(ت930هـ/1523م)[93]:" **فلما تولى نظر في مصالح قرى مصر، وخرج بنفسه، فطاف البلاد، فأحصي من القرى**

نحو عشر آلاف قرية(10.000) في كل قرية خمسمائة(500)من الرجال الأقباط الذين تفرض عليهم الجزية، فكانت مدة غيبته في هذه السرحة ستة أشهر حتى رجع إلي الفسطاط.[94]

والرجل كحاكم ووالي عرف عنه عفة اليد والعدل في الرعية، وحسبما ذكر ابن إياس:"**كان عفيفاً عن الأموال، ديناً، عادلاً، أمينا**"[95]، وفي خلافة "سليمان بن عبد الملك" تولى الولاية للمرة الثانية، وإن ترك– بأمر من الخليفة– الخراج لأحد مساعديه هو: **أسامه بن زيد**، الذي وصف"**بالكاتب النبيل**"، وإن كان له أثر سيء في العسف بالرعية جاء تنفيذاً وامتثالاً لأوامر الخليفة الحاكم، كما سبق وأشرت، فكان عبد الملك بن رفاعة أول ولاة الأمويين المروانيين في ذلك، وعلى الأرجح لم يكن في مقدوره أن يمنع صاحب الخراج من عسفه، وما حدث أنه استمر في ولايته وفي الإشراف الإسمي على الخراج، ونتج عن سلبيته أن تأثرت سيرته بسيرة عامل خراجه الذي ساءت سيرته في أهل مصر، كما ذكرنا، وعجلت بعزله هو وصاحب الخراج بمجرد أن تولى أمر الخلافة عمر بن عبد العزيز[96]، الذي كان قد أستاء من جور أسامه، وظلمه للرعية، و**عن** فترة ولايته تحدث ابن إياس[97] **وقال: "نظر في مصالح قري مصر، وخرج بنفسه، وطاف البلاد قبلي وبحري فأحصي من القري نحو عشرة آلاف قرية، في كل قرية خمسمائة من الرجال الأقباط الذين تفرض عليهم الجزية فكانت مدة غيبته في هذه السرحة ستة أشهر حتى رجع إلي الفسطاط".**

جدير بالذكر،، أن اهتمامه بشئون البلاد والعمران رجع إلى خلفيته الإدارية السابقة لكونه رجل شرطة حيث عمل بها لفترة قبل تولي أمر الولاية.[98]

كانت الولاية الثانية له في زمن هشام بن عبد الملك(105–125هـ/723–742م)، وليها على الصلاة فقط، دون الخراج، ومات وهو فيها، ودفن بالمقطم من أرضها[99]، وما جادت به المصادر أنه نظراً لحسن سيرته وعفة يده رفض تولي منصب الخراج زمن هشام بن عبد الملك[100]، ومن المرجح أن ذلك كان خوفاً منه من أن يجبره الخليفة (هشام) على إتباع سياسة العسف مع الرعية في جباية الخراج، وتحقيق عوائد مالية عالية القيمة؟!! مما يشير بأصابع العسف إلى الخليفة الأموي هشام بن عبدالملك!!.

الثالث:

أيوب بن شرحبيل"99–101هـ/" 717–719م":

الخامس:

في قائمة الولاة المروانيين، ولى بأمر الصلاة فقط في خلافة عمر بن عبد العزيز(**99–101هـ/" 717–719م**)، وتولى الخراج في عهده "بأمر من الخليفة" **حيان ابن شريح**"، الذي سعى للإصلاح والعمران، دون إيقاع الظلم بالرعية، وتحري العدل فيها، ولذا نعمت مصر في عهده ولايته بالأمن والاستقرار، حيث **كثرت العطايا للناس وحسنت الأحوال**[101] في ظل خلافة"عمر بن عبد العزيز"(ﷺ)، وذلك تعويضاً للرعية عما وقع بهم من ظلم وعسف على يد صاحب الخراج السابق مباشرة.

رأي البعض من المؤرخين المحدثين[102] **أن من محاسنه الإدارية، ما قام به من** إبعاد القبط عن إدارة الكور والدواوين والمواريث، وأحل رجالاً مسلمين محلهم، وحاول التعاطف مع المصريين والعناية بشئونهم حتى حسنت أحوالهم في أيام ولايته التي استمرت نحو عامين.[103]

الـــرابع:

بشر بن صفوان"101–102هـ/720–721م":

السادس في قائمة الولاة المروانيين، ولى مصر بالجمع بين أمري– الصلاة والخراج– في خلافة يزيد بن عبد الملك(101–105هـ/720–723م)، ‘عد من أفضل ولاة مصر، ولقب بالمدون الرابع[104]، غير أننا وبالبحث في سيرته وأعماله على المستوى الإداري وجدناه بأمر من الخليفة منع الزيادة التي كان الخليفة عمر بن عبدالعزيز(ﷺ) أمر بها لأهل الديوان.[105]

ولعل ما قام به " الوالي" كان ترشيداً لميزانية الخلافة، وربما حتى يبقيه الخليفة في منصبه أو يتولى منصبا أكبر، **وللموضوعية**،، لا أدري سبباً لفعل هذا، ورغم ما ذكرته إلا أن ما فعله وفي اجتهادي،، يضعه في موضع العسف أو شبه التعدي، فلا عذر له غير أنه أثر الامتثال لأمر الخليفة، فلم يكن في مقدوره أن يرد طلب الخليفة، استمرت ولايته عام واحد فقط، وترك مصر ليتولى ولاية افريقية" تونس"، ونتيجة لامتثاله لأوامر الخليفة استخلف أخاه حنظلة بن صفوان في ولاية مصر، ولم يكن استخلافه لأخيه إلا عن علاقة وثيقة الصلة بينه وبين الخليفة، وثقة منه في رضا الخليفة عن ذلك.

الخامس:

حنظلة بن صفوان"102-105هـ/720-723م؛119-124هـ/737-741م":

السابع في قائمة الولاة المروانيين، ولى باستخلاف من أخيه الوالي السابق" بشر"، بأمر الصلاة فقط، وضنت علينا المصادر[106] بذكر اسم صاحب الخراج في ولايته، وإن كنت أرجح أنه تولى مسئولية الخراج مع الولاية، وبناءً على أقدم الروايات التاريخية عنه، نجده قد صار على نهج شقيقه في تحري العدل، وقد تولى ولايتان جملتهما "ثماني سنوات، في الولاية الأولى ثلاث سنوات، وفي الثانية خمس سنوات، وإن اختلفت سيرته في الولاية الثانية التي استمرت مدتها من عام 119هـ/737م إلي عام124هـ/741م، وفيها شهدت منه الرعية المصرية ما لم تره في الولاية الأولى، حيث تميز بالشدة والقسوة في مواجهة ثورة الرعية، فقد"**انتفض أهل الصعيد، وحارب القبط عماله سنة 121هـ/739م**"، فما كان منه إلا أن "**بعث بأهل الديوان** [107] **فقتلوا من القبط أناسا كثيرة، وظفر بهم**"، وما كان ليفعل ذلك بدون رضا الخليفة عنه كأخيه الوالي السابق، ومما يؤيد قولنا أن المصادر لم تذكر تعرضه لأي مساءلة من جانب الخليفة "هشام بن عبدالملك"، بل كافئه ونقله لإمارة افريقية كأخيه من قبل.[108]

ذكر المقريزي، وهو من المؤرخين اللاحقين، هذه الواقعة، وتشدده مع النصاري، **فقال:" تشدد على النصاري وزاد في الخراج، وأحصى الناس والبهائم، وجعل على كل نصراني وسماً**[109] **صورة أسد، وتتبعهم فمن وجده بغير وسم قطع يده**".[110]

وهكذا، يتضح أن عزل هشام بن عبد الملك له في الولاية الأولى لم يكن عن ريبة أو شك فيه بقدر ما كان تخلصاً من سطوة ونفوذ، بل وإقصاءَ لأحد إخوته عن مقر الخلافة وهو "محمد بن عبد الملك"، الذي كان غالباً يحظي بمحبة كبيرة من الرعية في"دمشق" عاصمة الحكم الأموي، فكان عزل حنظلة، وتولية محمد، وكأن الأمر مكافأة للطرفين، فلا ننسي المقولة الشهيرة لعمرو ابن العاص"**مصر تعدل الخلافة**".[111]

السادس:

الوليد بن رفاعة"109-117هـ/727-735م":

الثاني عشر في قائمة الولاة المروانيين، ولي مصر في خلافة الخليفة "هشام بن عبد الملك" بأمر الصلاة فقط، وقد استمرت ولايته نحو سبع سنوات حتى وفاته، ورغم طول فترة ولايته إلا أن المصادر المعاصرة لم تسعفنا بأحداث هذه الولاية، ولا أدري لذلك سبباً سوى التقصير أو السهو في الذكر، كما قدم لنا المقريزي، وإن كان من المؤرخين اللاحقين لعصر الرجل، صورة موجزة عن أحداث ولايته، وتحدث عن ثورة وحيدة قامت في عام 117هـ/735م، وكانت من جانب المسلمين وليست من أهل الذمة المصريين، حيث قال: "**في أيامه "الوليد" أحدثت كنيسة يوقنا**[112] **بخط الحمراء ظاهر مدينة مصر**[113]**، في سنة سبع عشرة ومائة، فقام جماعة من المسلمين على الوليد بن رفاعة أمير مصر بسببها**"[114]، **وهكذا**، قامت الثورة ضده لأنه .." **أمر ببناء كنيسة بالحمراء، عرفت فيما بعد باسم(أبي مينا)، فثار وهيب اليحصبي، وقتل، مما أثار غضب القراء المسلمين وخرجوا على الوليد، فأصلح الأمر بالقبض على قتلة وهيب، وسكنت الفتنة**" حسبما ذكر الكندي.[115]

السابع:

حفص بن الوليد: (أواخر 108هـ/124-127هـ/127-128هـ)

العاشر، والخامس عشر، والسابع عشر في قائمة الولاة"المروانيين"، ولي مصر ثلاث مرات على فترات متقاربة، في أواخر العصر الأموي، فكانت الولاية الاولي: بعد انتهاء ولاية الحر بن يوسف" **الوالي التاسع**"، في خلافة هشام بن عبدالملك، وليها على الصلاة فقط ‘**مكرها**’[116]، واستمر بها نحو أربعين يوماً فقط، وعزل، والسبب: "**شكوى صاحب الخراج ابن الحبحاب منه**"، الذي كان مقرباً للخليفة، ويحظي بسطوة لديه، فعزله الخليفة هشام بن عبدالملك ليتولى بعده عبد الملك بن رفاعة في ولايته الثانية، وهذا السبب لعزله، مردود عليه، وأرجح قبوله العزل لرغبته هو في الانصراف عن الولاية، وعدم الاستمرار في مهام الولاية خشية الايقاع في العسف **وظلم الرعية لما عرف عنه من حسن الخصال، فقد كان:"... فاضلاً، ثقــة، وجيها عند بني أمية، ومن أكابر أمرائهم"**[117]، تلك الخصال التي جعلت الخلافة تعيده وتوليه مرتان بعد ذلك.

الولاية الثانية في عام 124هـ/741م، وقد أقره هشام على الصلاة فقط أولا ثم جمع له الصلاة والخراج، فلما توفي الخليفة هشام، وتولى الخليفة الوليد الثاني(125-126هـ/742-743م)، عزله عن أمر الخراج وولي مكانه عيسى بن أبي عطاء، وذلك في عام 125هـ/742م[118]، وانفرد حفص بالصلاة، فلما تولى مروان بن محمد(127-132هـ/744-749م) قام حفص واستعفى منه، فأعفاه بعد فترة حكم استمرت نحو ثلاث سنوات، ليتولى حسان بن عتاهية بعده.[119]

أما الولاية الثالثة والأخيرة، فجاءت بعد ولاية حسان بن عتاهية، حيث امتنع المصريون عن قبول حنظلة بن صفوان، واليا عليهم عام 127هـ/744م، فصمت الخليفة مروان عاماً واحداً عليهم، وفي عام 128هـ عزل حفص بن الوليد عن ولاية مصر، وقتل على يد أمير مصر حوثرة بن سهيل بعد وقعة قتال بينهما.[120]

من خلال ما سبق يتضح لنا ‘حسن سيرة الرجل ومسعاه للإدارة الجيدة، وتجنب العسف والظلم لأي أحد، فلما وقع القحط والشراقي استسقي بالناس بنفسه، وخطب في الناس وساعد الرعية في شدتهم، فكان معهم، والدليل على صدق ذلك تمسك المصريين به، ورفضهم تركه الولاية عندما أمر الخليفة مروان بغيره وهو حوثــرة.

الثامن:

حــوثرة بن سهيل"128-131هـ/745-748م":

الرابع عشر في قائمة الولاة المروانيين، ولي مصر زمن الخليفة الأموي مروان ابن محمد(127-132هـ/744-749م)، استمرت فترة حكم ولايته نحو ثلاث سنوات ونصف، وقد غضت الطرف المصادر المبكرة عن سيرة الرجل لكونه من الولاة المتأخرين زمن مروان بن محمد**(127-132هـ/744-749م)** أخر خلفاء بني أمية، والتي انتهت دولتهم في خلافته، وعنه قال ابن إياس: "**رجلاً حليماً، قليل الغضب**"[121]، وإن ذكر عنه استخدام العنف في مواجهة ثورة أهل مصر ضده عام 132هـ/749م، فلم تذكر له المصادر إساءة منه للجند أو غيرهم، إلا أنه كان حازماً، وهو ما وضح في موقفه ومواجهته لثورة أهل مصر التي ذكرها المقريزي قائلاً:"... **ثــم خرج بحنس**[122] **بــسمنود**[123] **وحارب، و‘قتل في الحرب، وقتل معه قبط "مصريون" كثير في سنة اثنتين وثلاثين(132هـ/749م) ومات، ثم خالفت القبط برشيد**[124] **فبعث إليهم مروان بن محمد(127-132هـ/744-749م) لما قدم مصر، وهزمهم**"[125]، **وفي نهاية ولايته** التي استمرت نحو ثلاث سنوات ونصف، ولما عرف عنه من حزم استدعاه الخليفة بأمر منه لمهمة أكبر هي مساندة والي العراق[126]، وأن يذهب على رأس مدد ليسانده ضد الخارجين هناك، وقد رحل عن مصر والناس داعية له، وخلف له الثناء الجميل، **وفيه قال القائل:**

كل الأمور تــزول عنك وتنقضي إلا الثــناء فــإنه لــه بــاق
ولو أنــني خيرت كل فــضيلة ما اختــرت غيــر مكارم الأخلاق (بحر الكامل)

وبعد،، في المقابل من هذه النماذج لـ"**متحري العدل**"، مـــر على ولاية مصر من الولاة الأمويين المروانيين، من قدموا نماذج أخرى **للعسف**، والجور في الرعية، أذكر منهم:

الأول:

عبد الله بن عبد الملك بن مروان"86-90هـ/705-708م":

الثاني في قائمة الولاة المروانيين، ابن البيت الأموي، ولي مصر بأمر من أبيه "عبد الملك ابن مروان"[127]، بالجمع بين أمري الصلاة والخراج، واستمرت فترة حكمه للولاية ثلاث سنوات، عاصر فيها خليفتين أبيه ثم شقيقه **الوليد**، من محاسنه الإدارية، أنه أمر بالدواوين فنسخت بالعربية[128]، وعلى الرغم من ذلك، هو أول من ساءت سيرته لدى أهل مصر كواحد من أفراد البيت الأموي الحاكم، فقد غلت الأسعار بمصر، نتيجة لوقوع الشراقي في الأرض، فتشاءم به المصريين[129]، وزعم البعض أنه: "ارتشي"[130]، وكثروا عليه، وسموه مكيساً أي"**ظالماً**"، وقد قال فيه زرعة بن سعد بن أبي زمزمة الخشني[131]:

إذا سار عبد الله من مصر خارجا فلا رجعت تلك البغال الخوارج

أتى مصر والمكيال واف نغربل فما سار حتى سار والمد فالج [132] (بحر البسيط)

وقال فيه أيضا **عبد الله بن الحجاج الثعلبي**[133]:

فإن بمصر عبد الله يا شؤ م عبد كل ذي عظم هشم (بحر الرجز)

وعن معاملته للمصريين فقد تميزت بالعسف والقسوة، حيث ذكره المقريزي، وهو من اللاحقين، فقال:"**اشتد على النصاري**"[134]، رحل عن مصر، وأهلها في شدة عظيمة[135]، وهو من طلب بنفسه من الخليفة الوليد بن عبد الملك عزله عن الولاية، وفي رواية أخرى: "**عزله الخليفة" الوليد" ولم يعبأ بكونه شقيقه، وصودرت أمواله**".[136]

الثاني:

‘قـــرة بن شريك"90-96هـ/708-714م":

الثالث في قائمة الولاة المروانيين، ولي مصر بالجمع بين أمري الولاية والخراج، كثرت حوله الروايات بين وصفه بالعسف والعدل، وإن غلب عليه العسف على العدل، فهل صدقت هذه الروايات على عسفه أم عدله؟

ذكره الكندي، وهو من المؤرخين القدامي، وعنه قال"**المدون الثالث للديوان**"، وفي رسالة منه إلي صاحب إحدى كور مصر وجدناه يقول: أرسل قرة بن شريك إلي **باسيلة** صاحب كورة **اشقوة** يحثه على جمع الخراج ويذكره بواجبه، وبعدم التقصير فيه، ويشير إلي أنه هو الذي عينه في عمله فيقول له:" **إني بعثتك حين بعثتك على عملك، وإن أرجو أن تكون عندك أمانة**"[137]، فهل يتسق هذا القول وهذه المطالبة، مع نهج العسف، ولا أدري لماذا هاجمه ابن إياس بهذه الشدة حين قال:"**ظالماً غشوماً جهولاً**، بل وزاد قائلاً:"..**كان يصعد بالخمر والملاحي**[138] **على سطح جامع عمرو ابن العاص**"[139]، وهو ما تكرر ذكره عند مؤرخ آخر لاحق هو: ميخائيل شاروبيم، صاحب كتاب الكافي في تاريخ مصر!![140]، **وفيه قال القائل:**

عجب ما عجبت كيف دهانا وتـــولى بمصر قرة بن شريك

عزلـــت الفتى المبارك عـــنا ثم خيـــلت فيه رأي أبيـــك (بحر الخفيف)

فلماذا لم نجد مثل هذا الانتقاد اللاذع للرجل في مصادرنا الأقدم من كتابات ابن إياس(ت930هـ/1523م)؟، لماذا لم ينتقده الكندي على سبيل المثال؟، وهو من أقدم المؤرخين المتحدثين عن هذه الفترة من تاريخ مصر، وقد ذكره المقريزي، حين أكد على أنه سار على نهج من سبقه وهو عبد الله بن عبد الملك، واقتدي به في معاملته للمصريين، **وقال:** "**اقتدي به (ابن شريك) في ولايته على مصر، وأنزل بالنصاري شدائد لم يبتلوا قبلها بمثلها**"[141]، فمن أين جاء ابن إياس بهذا القول عن الرجل؟!!

وبعد،، وللموضوعية، لم يقتصر أمر العسف على الولاة، بل امتد ليشمل أصحاب الخراج، ومن أشهر هؤلاء، كان **أسامه بن زيد**، الكاتب الدمشقي، الذي كثرت الروايات عنه، وقد عمل أول ما عمل في ولاية عبد الملك بن رفاعة بأمر

من الخليفة سليمان ابن عبد الملك، واستمر طوال عهد ولايته، ومن بعده مع **أيوب بن شرحبيل** حتى ٰتوفى الخليفة سليمان، وعزله الخليفة التالي عمر بن عبد العزيز(ﷺ)، **وفيه قال الجهشياري**[142]: كان سليمان ولى رجلاً من موالي معاوية يقال له أسامه بن زيد من أهل دمشق، **وكان كاتباً نبيلاً، لخراج مصر، فبلغه أن عمر بن عبد العزيز يقرصه** [143] **ويغمص عليه** [144] **في سيرته، فقدم أسامه على سليمان بمال اجتمع عنده ووافق على ما احتاج إليه وعمل على الرجوع إلي عمله وتوخى وقتا يكون فيه عمر عند سليمان، فلما بلغه حضوره مجلسه استأذن عليه، فلما وصل إليه قال له : يا أمير المؤمنين إني ما جئتك حتى نهكت الرعية وجهدت، فان رأيت أن ترفق بها وترفه عنها وتخفف من خراجها ما تقوى به على عمارة بلادها وصلاح معايشها فافعل فانه يستدرك ذلك في العام المقبل، فقال له سليمان: " احلب الدر.." إلي أخره.**

وهذه الرواية التي أوردها الجهشياري، لابد من وقفة أمامها، والتعرض لها بالتحليل، فقد حرص الرجل على أن يبرأ نفسه من اتهام العسف والجور، وٰيري عمر بل ويسمعه رد الخليفة **سليمان** على ما فعل، وانه ما فعل إلا تنفيذاً لأمره، فقد ذهب ومعه المال المجموع بالعسف والجور، ورغم أنه ذكر بإرهاق الرعية من كثرة الضرائب، إلا أن هذا القول لا يشفع له، فقط حاول الرجل أن يبرأ نفسه ولكنه فعل الظلم، أولى به قبل أن يجمع ويتعسف في الجمع أن يعيد الأمر على الخليفة ويحاول أن يثنيه عن ما أراد، لكنه لم يفعل، نفذ الأمر، وتحين الفرصة المناسبة ليبرأ نفسه أمام عمربن عبد العزيز، دون أن يخشى الله في إيقاع الظلم بالرعية.

وفي رواية أخرى[145]،، كان أسامه بن زيد يتولى خراج مصر للوليد بن عبد الملك، ولما أفضت الخلافة إلي **يزيد بن عبد الملك**، طلب أسامه فقال سليمان بن سعد الخشني ليزيد ابن عبد الله: لم بعث أمير المؤمنين إلي أسامه بن زيد، فقال لا ادري، قال : اقتدري ما مثلك ومثل أسامه، قال: لا ، قال: مثلك ومثله مثل حية كانت في ماء وطين وبرد، فإن رفعت رأسها وقع عليها حافر دابة، وإن بقيت ماتت برداً، فمر بها رجل فقالت: أدخلني في كمك حتى أدفأ ثم أخرج فأدخلها، فلما دفئت قال لها: اخرجي فقالت: إني ما دخلت في هذا المدخل قط فخرجت حتى انقر نقرة إما أن تسلم منها وإما أن تموت، ووالله لئن دخل أسامه لينقرنك نقرة إما أن تسلم معها وإما أن تموت.[146]

وفي هذه الرواية، تشبيه للرجل بالحية الرقطاء، وما أبشع التمثيل بالحية الرقطاء، فهل خصال الرجل بهذا السوء، وإذا كان كذلك فكيف للخليفة أن يعينه أولا، ثم يبحث عنه الخليفة اللاحق له ليستعين به في إدارة الخراج؟!!

عن فترة حكم ولايته في عهد الخليفة الأموي يزيد الثاني(101–105هـ/719–723م)، قال المقريزي: "**... واشتد أسامه بن زيد التنوخي متولي الخراج على النصاري، وأوقع بهم، واخذ أموالهم، ووسم أيدي الرهبان بحلقة حديد فيها اسم الراهب واسم ديره وتاريخه، فكل من وجده بغير وسم قطع يده، وكتب إلي الأعمال بان من وجد من النصاري وليس معه منشور أن يؤخذ منه عشرة دنانير، ثم كبس الديارات(الأديرة) وقبض على عدة من الرهبان بغير وسم، فضرب أعناق بعضهم وضرب باقيهم حتى ماتوا تحت الضرب، ثم هدمت الكنائس وكسرت الأصنام بأجمعها وكانت كثيرة في سنة أربع ومائة(104هـ/722م)، والخليفة يومئذ يزيد بن عبد الملك**".[147]

ويقال أن أسامه بن زيد جباها في خلافة سليمان مبلغ أثنى عشر ألف ألف دينار"12 مليون" هذا والسعر راخ والبلد بغير مكس أو ضريبة"[148]، وصار على هذا النهج، من أتي بعده، وهو: الأمير حنظلة بن صفوان.

وبعد،،

بين أهل العدل وأهل العسف من الولاة، وقف عدد من ولاة الأمويين، وعدتهم خمسة، بين الأمرين، وحفظ لهم التاريخ في سجله ترتيب دورهم في الولاية، غير أنهم لم يتركوا أثراً بالسلب والإيجاب، نظراً لقصر مدة توليهم شئون الولاية، اذكرهم فيما يلي في ترتيب غير تصاعدي من الأكثر مدة إلي الأقل، وهم على النحو التالي:

الأول:

عبد الرحمن بن خالد بن ثابت بن ظاعن الفهمي:

الثاني عشر في ترتيب قائمة الولاة الأمويين على مصر، تولى بأمر الصلاة فقط دون الخراج[149]، في جمادي الآخرة من عام 117هـ/735م، واستمر في حكم الولاية نحو العامين حتى كان عزله من منصبه في شهر المحرم من عام 119هـ/737م، في عهد الخليفة الأموي هشام ابن عبد الملك.

الثاني :

المغيرة بن عبيد الله بن المغيرة بن عبد الله:

الخامس عشر في ترتيب قائمة الولاة الأمويين على مصر، ولي بأمر الصلاة فقط[150] في شهر رجب131هـ/748م، واستمر في الولاية حتى شهر جمادي الأولى من عام 132هـ/749م، فبلغت فترة حكمه للولاية عشرة أشهر، وذلك في عهد **الخليفة مروان بن محمد(127-132هـ/744-749م)** آخر حكام الدولة الأموية.

الثالث:

عبد الملك بن مروان بن موسي بن نصير:

السادس عشر في ترتيب تولي الولاة الأمويين المروانيين على مصر، ولي بأمر الصلاة والخراج معاً، وقيل تولى أمر الخراج أولاً ثم جمعه مع الصلاة في الولاية، في جمادى الأولى من عام 132هـ/749م، واستمر حتى شهر ذو الحجة 132هـ، فكانت مدة حكمه (عدة شهور)، في عهد الخليفة مروان بن محمد، ومن أهم أعماله: ما ذكره المقريزي:" **قبض على البطرك ميخائيل**[151] **فاعتقله وألزمه بمال، فسار بأساقفه في أعمال مصر يسأل أهلها، فوجدهم في شدائد، فعاد إلي الفسطاط، ودفع إلي عبد الملك ما حصل له، فأفرج عنه، فنزل به بلاء كبير من مروان، وبطش به وبالنصاري، وأحرق مصر وغلاتها**[152]، ثم يختم حديثه عنه قائلاً: "**ومازال البطرك والنصاري في الحديد مع مروان إلي أن قتل ببوصير**[153] **فأفرج عنهم**".[154]

الرابع:

محمد بن عبد الملك بن مروان:

الثامن في ترتيب تولي الولاة الأمويين المروانيين على مصر، ولي مصر بأمر الصلاة فقط، في شوال من عام 105هـ/723هـ، عهد هشام بن عبد الملك، وتزامن مجيئه لمصر مع وقوع وباء شديد بمصر، فخرج منها إلي الصعيد هارباً لعدة أيام، ثم قدم من الصعيد وخرج من مصر نهائياً، وكان قد وليها شهراً واحدا فقط، فلماذا خرج بعد هذه الفترة القصيرة؟

الإجابة فيما ذكره الكندي حيث قال:" جاءه كتاب لم يعجبه، فرفض العمل، وانصرف إلي الأردن"، وكان منزله بها في قرية ريسون"[155]، فقد سبق وحذر أخيه الخليفة من أنه سيتركها في حالة مطالبته بفعل الجور، وقال لأخيه صراحة لما جاءه أمر تولي مصر:"**أنا لها على إنك إن أمرتني بخلاف الحق تركتها**"، فقال(**هشام**): ذلك لك، وقد حدث ما تنبأ به محمد بن عبد الملك، ولما كتب له هشام: معاتباً انصرافه عن مصر:

أتترك لي مصراً لريسون؟ حسرة ستعلم يوما أي بيعيك أربح (بحر الطويل)

فأجابه محمد قائلاً: إني لست أشك في أن أربح البيعين ما صنعت، والجدير بالذكر، ما حدث بعد ذلك بأن جعلت له إمرة المدينة ومكة والطائف عام 130هـ/749م!!.([156])

هكذا،، يتضح من هذه الرواية السابقة، أن محمد بن عبد الملك كان ذا رأي، وعادل، اتضح ذلك من مقولته لأخيه عند تولي الولاية، ومن سرعة تصرفه وعدم استمراره في السلطة، لأنه لم يرد أن يظلم أحدا، مما يشير بأصابع العسف للخليفة هشام بن عبد الملك، وهو ما حدث مسبقا مع الوليد بن رفاعة!!!

الخامس:

حسان بن عتاهية:

الثالث عشر في ترتيب تولي الولاة الأمويين المروانيين على مصر، تولي بأمر الصلاة فقط، وذلك في الثاني عشر من جمادى الآخرة، واستمر حتى يوم الثامن والعشرين من جمادى الآخرة من عام 127هـ/744م، فكانت مدة ولايته نحو ستة عشر يوماً فقط[157]، ولا عجب من ذلك فقد كانت هذه الفترة، فترة الاضطراب وبداية مقدمات زوال الدولة مع عهد مروان بن محمد، فعلي الرغم من أنه كما قال ابن عبد الحكم: **كان أشجع بني أمية وأقدرهم على تحمل الأخطار، فسقطت الدولة في عهده بعد فتنة واضطرابات دامت خمس سنوات، فعلى الرغم كفاءته ومقدرته، لم يجديا معه في وقوع قدره المحتوم**، وفيه قال القائل:

وما أبقت لك الأيام عذرا وبالأيام يتــعظ اللبيب (بحر الوافر)

***– موقف الشعب المصري من سياسات الولاة الأمويين المروانيين:**

تأثر الشعب المصري "كافة"– دون مبالغة– بسياسات الولاة في العصر الأموي بفرعيه "السفياني والمرواني"، وبأوجه الإيجاب والسلب لهذه السياسات على حد سواء، وإن كثر السلب على الإيجاب في أحيان كثيرة، وضاقت طوائفه المختلفة بأوجه الظلم الواقعة عليه من جراء تعسف البعض من الولاة، والذي تمثل في بعض الأحيان في عدة أمور، هي: كثرة قيمة الضرائب، وكثرة تكرار فرضها، واستخدام القوة في مواجهة بل والتصدي لردود أفعال الشعب وثوراته، وإهمال العمران والإصلاح للأرض، مما دفع به لان يكون له موقفاً متميزاً تجاه هذه السياسات، ولهذا الموقف عدة أشكال، من بينها: الرفض وإعلان الثورة، التنديد بجور الولاة بقول الشعر والسخرية من الولاة، وغيرهم من أهل التعسف والجور، وكذلك الإمتناع عن دفع الضرائب.

تزايدات الأعباء المالية على المصريين"سكان البلاد" بوجه عام مما أنتج في البداية مقاومة سلبية واسعة النطاق تمثلت في عمليات الهروب بأعداد كبيرة من القري مما دفع بالوالي وقتئذ" **قرة بن شريك**" إلي إنشاء هيئة خاصة لمقاومة تلك الحركة وإعادة الهاربين إلي أماكن سكناهم[158]، كما أصدر المراسيم التي يطلب فيها إتباع العدالة في جباية الضرائب، وقد حفظت لنا أوراق البردي بعض هذه المراسيم.[159]

إلا أننا وعلى الرغم من ذلك، ومن خلال مصادر تلك الفترة وجدنا أن الأعباء المالية تزايدت بشكل أخرج المصريين عامة "مسلمين وذميين" من طور المقاومة السلبية إلي مرحلة المقاومة المسلحة في "أواخر العصر الأموي"، فكانت الثورة بل الثورات ضد الجور والعسف، ومن أمثلة ذلك نذكر ما حدث في الأعوام: 107هـ/725م، 117هـ/735م، 121هـ/738م، 132هـ/749م. وانتفاضات المصريين بل وثوراتهم ضد سياسات العسف والجور، ولنبدأ، مع الثورة الأولى، في عام 107هـ/725م، في ولاية الحر بن يوسف في خلافة هشام بن عبد الملك، والتي حركها سبب اقتصادي، حيث كانت احتجاجاً على سياسة عامل الخراج وقتئذ"ابن الحبحاب"[160]، حيث ثورة العامة من القبط المصريين في منطقة الحوف الشرقي[161]، حسبما ذكر المقريزي، "**عندما زاد عليهم عبد الله بن الحبحاب متولي الخراج، قيراطاً في كل دينار، فانتفض عليه عامة الحوف الشرقي من القبط، وثاروا عليه، فما كان من المسلمين إلا أن حاربوهم، وقتلوا منهم عدة وافرة في سنة سبع ومائة**".[162]

الثورة الثانية، قامت في عام 117هـ/735م، في ولاية **الوليد بن رفاعة**، في خلافة هشام بن عبد الملك أيضا، وكانت من جانب المسلمين وليست من أهل الذمة المصريين، ولم تكن لأسباب اقتصادية كالسابقة، حيث قال: "**في أيامه "الوليد" أحدثت كنيسة يوقنا**[163] **بخط الحمراء ظاهر مدينة مصر، في سنة سبع عشرة ومائة، فقام جماعة من المسلمين على الوليد بن رفاعة أمير مصر بسببها**"[164]، **وهكذا**، قامت الثورة ضده لأنه .. **أمر ببناء كنيسة بالحمراء، عرفت فيما بعد باسم أبي مينا، فثار وهيب اليحصبي، و'قتل، مما أثار غضب القراء المسلمين وخرجوا على الوليد، فأصلح الأمر بالقبض على قتلة وهيب، وسكنت الفتنة.**[165]

الثورة الثالثة عام 121هـ/738م، في ولاية حنظلة بن صفوان، في ولايته الثانيه في عهد الخليفة هشام بن عبدالملك أيضا، وهي ثورة من القبط المصريين وليس المسلمين، حيث: "**انتفض أهل الصعيد، وحارب القبط "المصريون" عماله سنة 121هـ/738م**"، **فما كان من الأمير إلا أن "بعث بأهل الديوان فقتلوا من القبط أناسا كثيرة، وظفر بهم"**، حسبما ذكر الكندي.[166]

وأخيراً، الثورة الرابعة: عام132هـ/749م، في ولاية حوثرة بن سهيل، في سمنود التي ذكرها المقريزي قائلاً:"... **ثم خرج بحنس بسمنود وحارب، و'قتل في الحرب، وقتل معه قبط "مصريون" كثير في سنة اثنتين ثلاثين(132هـ/749م) ومات**[167]، وفي ولايته أيضا، أضاف المقريزي عن ثورة أهل رشيد **قائلا:" ... ثم خالفت القبط برشيد فبعث إليهم مروان بن محمد (127-132هـ/744-749م) لما قدم مصر، وهزمهم**".[168]

هكذا،، ثار المصريون وتكررت انتفاضاتهم في عدة أعوام متقاربة: 107هـ/725م، و117هـ/735م و121هـ/738م، وأخيراً في عام 132هـ/749م.

ختاماً، تأثر الشعب المصري بالسلب والضيق والمقاومة السلبية في بعض الأحيان، والثورات المضادة من كثرة فرض الضرائب وإهمال العمران وغيره، نجده قد سلك طريقاً ثالثاً بأن ندد بأهل العسف من الولاة بقول الشعر، فلم يصمت على عسف الولاة وندد بهم في أشعاره، ومن ذلك ما قيل في واحد من أهل البيت الأموي البيت الحاكم، لم يخشاه وندد به، وعجل برحيله عن مصر، وأقصد عبد الله بن عبد الملك، وفيه قال زرعة بن سعد بن أبي زمزمة الحشني:

إذا سار عبد الله من مصر خارجا فلا رجعت تلك البغال الخوارج
أتى مصر والمكيال واف نغربل فما سار حتى سار والمد فالج (بحر البسيط)

وقال فيه أيضا عبد الله بن الحجاج الثعلبي:

فإن بمصر عبد الله يا شؤ م عبد كل ذي عظم 'هشم (بحرالرجز)

وفي غيره من الولاة، من خارج البيت الأموي، قيل في قرة بن شريك:

عجب ما عجبت كيف دهانا وتولى بمصر قرة بن شريك
عزلت الفتى المبارك عنا ثم خيلت فيه رأي أبيك (بحر الخفيف)

وفي المقابل،، وللموضوعية، وأمام حالات مقيمي الإصلاح والعمران، ومتحري العدل، وجدت تعبيرات من الشعر المصري، تثني دون شك أو تردد على هذه السياسات الإصلاحية والعمران، وتدون لأصحابها ذكر من نور، ومن نماذج ذلك نذكر: في **حوثرة بن سهيل،،** ذكر ابن إياس، فيه **قال القائل:**

فرضت علي زكاة ما ملكت يدي وزكاة جاهي أن أعين وأشفعا
فإذا ملكت فـ'جدْ وان لم تستطع فاجهد بوسعك كله أن تنفعا (بحر الطويل)

وقال أيضا، وقد رحل والناس داعية له، وخلف له الثناء الجميل، وفيه قال القائل:

كل الأمور تزول عنك وتنقضي إلا الثناء فانه له باق
ولو أنني خيرت كل فضيلة ما اخترت غير مكارم الأخلاق (بحر الكامل)

وفي الختام ،،،

وجب أن أذكر أن مسئولية الخراج لم تكن قاصرة على الولاة فقط، بل امتدت لأصحاب الخراج، ومن أشهر الرجال الذين تولوا مسئولية جباية الخراج، كصاحب للخراج وكيف تمايزوا بين العسف والعدل، فها هو: **عبد الله بن الحبحاب، أسامه بن زيد، حيان بن شريح**[169]، وما نستطيع أن نقوله أن ما وقع منهم من تحري العدل إنما جاء من الوالي، وما جاء من العسف أيضا منه، وإن كان البعض من هؤلاء أصحاب العسف ميالون له بطبيعتهم، وجاءت أوامر الخليفة منفذاً ومبرراً للقيام بفعله.

*- نتائج الدراسة:

- **سن** الخليفة الفاروق"عمر بن الخطاب"(ﷺ) نظاماً وقانوناً للخراج اتسم بالعدل، ألزم به عماله في كافة أرجاء الدولة، وشدد على مراعاته، وتنفيذ قواعده.
- **حرص** أغلب الخلفاء الأمويين "في الفترة المروانية"على تحري العدل في سياسة الرعية وفي جباية الخراج، حيث ارتبطت سياسات العدل، والعمران بأكثر من خليفة من بينهم: عبد الملك بن مروان، والوليد بن عبد الملك، والراشدي الخامس عمر بن عبد العزيز، وهشام بن عبد الملك .
- **تميزت** قوى نجاح جباية الخراج في عدة عوامل هامة هي: الأول: صحة عامل التوقيت، والثاني: عامل العمران، والثالث: العامل العادل.
- حرص الخلفاء المروانين، كأسلافهم، على العمران وإصلاح الأرض.
- **قدم** البعض من خلفاء البيت الأموي، نموذجا للعسف ومنهم أذكر: سليمان بن عبد الملك، وصغار خلفاء البيت الأموي.
- **نهج** الولاة الأمويون سياسة تحري العدل اقتداءً بسياسات خلفاءهم، وعلى نهجهم هذا سار نهج أصحاب الخراج، فالأصل كان الخلفاء أولاً.
- **زادت** نسبة متحرو العدل في الولاة، عن المتعسفين منهم، وإن كان الأشهر صيتاً هم أصحاب العسف والجور، ولا أعرف لذلك سبباً سوى.. هكذا هو التاريخ يخلد للظلم وأهله أكثر منه أهل العدل.
- **ارتبطت** سياسات الولاة بأوامرالخلفاء ولم تخرج عنها، فكان العدل والظلم منهم
- **بدأ** الشعب مقاومته لعسف الولاة بالمقاومة السلبية، وذلك بهروب الفلاحين من القري، وانتهي إلي اتخاذ المقاومة المسلحة والثورات فيما بعد.
- **قدم** الشعب المصري بثوراته المتكررة مثالاً حياً على موقفه ايجابي ضد عسف الولاة وأصحاب الخراج، فلم يقف صامتا تجاه هذا الظلم الموجه له.
- **مثلت أبيات** الشعر اللاذع وسيلة لتصدي المصريين لعسف الولاة، حيث انتقد المصريين بأشعارهم اللاذعة أهل العسف من الولاة وأصحاب الخراج، ومن هؤلاء: عبد الله بن عبد الملك، وقرة بن شريك.
- **أثنى** الشعراء على المصلحين من الولاة وأفاضوا في مدحهم، وكان من هؤلاء: حوثرة بن سهيل.
- **قدمت** الدراسة نماذج ثمانية من ستة عشر والي، مصلحون تحروا العدل، في حين قدمت للعسف نموذجان، وزادت نسبة العسف لدى أصحاب الخراج عن الولاة.
- **على الرغم** من أن خليفة واحد فقط ارتبط اسمه بالعسف والجور هو سليمان بن عبد الملك، إلا أن التشويه وصم العصر كله بالظلم والخلفاء كذلك.
- **ارتبط** العدل والعمران بأكثر من خليفة منهم عبد الملك بن مروان، والوليد ابن عبد الملك، وعمر بن عبد العزيز، وهشام بن عبد الملك.
- **تباينت** الرواية التاريخية حول الولاة من أصحاب العسف من داخل البيت الأموي وخارجه، وإن حاولت الدراسة إيضاح موقف كل منهم وحقيقة وضعه.
- **زادت** نسبة الولاة المعينون على مصر من خارج البيت الأموي، لأكثر من عشرة، في حين بلغت نسبة المعينون من البيت الأموي طوال عصرهم نحو ثلاثة ولاة فقط.
- **يعد** معاوية بن أبي سفيان الأطول حكماً خلال عصر بني أمية(29 عاماً)، ويليه عبد الملك بن مروان،(21)، ثم إبنه هشام بن عبد الملك(20 عاماً)، والذي يعد الأكثر عدداً في تعيين الولاة، ويأتي بعده مروان بن محمد بنحو خمس ولاة في عهده.

Abstract

Governor of Egypt and the policies of Kherraj (Land Tax)
The era of Umayyad, Marawan branch "65 – 132 H / 684 – 749 AD"
Between abuse and justice – An Analytical study
BY Eman Mustafa Abdel Azeem

The Umayyad era formed a distinctive and characteristic part of the Islamic history. The state which lasted for a hundred years played an important and prominent role in the service of Islam and building the Islamic community and provided loads of effort. Despite these contributions, it attains little mention, attention and praise in research papers. Over more, the distinguished era of Umayyads and their rule was ignored. Old and recent historians alike in addition to orientalists attempted to tarnish it which motivated me to research and study topics of that era and select a topic related to civilization in an attempt to stop the injustice inflicted on this distinguished time and disambiguate this section of the Umayyads' history and the history of Islamic Egypt in particular. I preferred to select a topic related to economics and chose Kheraj or land taxes which was one of the essential sources for Muslims' Bayt-al-Mal in the Islamic era. The Umayyad caliphs, and in particular those from the Marawan branch, gave great attention to administrative organization and restructuring the Islamic State to render it more coherentsuch as coining the Islamic currency and Arabization of bureaux in all nations that joined the State of Islam and including the kheraj bureau. They worked in improving how it was collected and increasing its revenues and hence improved the care given to the land and selected the workers and managers carefully to carry out this task.

The Umayyad caliphs, and in particular those from the Marawan branch presented many examples of how to collect the land tax and increase its revenues which oscillated between two styles: Abuse and Justice. Justice though was the predominant as most of the Umayyads were following the curriculum of the second Caliph Omar who placed a just law for collecting the land tax which will be presented in the research paper along with showcasing the style of Egypt's rulers during the Umayyad era, reasons for their style and the results the style led to and how did they succeed, by justice or abuse?

الهوامش:

([1]) من قول الخليفة الأموي المرواني عبد الملك بن مروان ناصحاً لأبنائه قبل وفاته؛(المسعودي" أبو الحسن علي بن الحسن ابن علي،(ت346هـ/ 957م)": مروج الذهب ومعادن الجوهر، شرحه عبد الأمير علي مهنا،ج3، مؤسسة الأعلى للمطبوعات، بيروت، لبنان، 2000م، ص186).

([2]) **اختلف** المؤرخون فيما بينهم على مسمى فترة الحكم الأموي في التاريخ الإسلامي، ما بين خلافة ودولة، ولعلها في اجتهادي أقرب للخلافة من الدولة، وإن أثرنا للتعبير عنها استخدام اللفظ الوارد في حديث النبي الكريم(ﷺ) عندما تحدث عن نظام الحكم والخلافة الإسلامية من بعده، حين قال:".. تكون الخلافة من بعدي ثلاثون عاماً خلافة راشدة ثم تكون ملكاً عضوضاً ثم تكون جبرية"، صدق رسول الله(ﷺ). والعضوض جمع عِض، وهو الخبيث الشرس، ثم الملك الجبري أي الملك بالقهر والجبر؛(ابن حنبل" أبو عبد الله أحمد ابن محمد بن حنبل،(ت241هـ/855م)": المسند"مسند أحمد"، تحقيق شعيب الأرنؤوط و أخرون، ج5، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان،2001م، ص ص220–221.

([3]) ‘**عرف الخراج** على أنه: **ما يخرج** من غلة الأرض، و أيضاً على أنه: **المال** الذي ‘يحصل في أوقات معينة، وكذلك هو : **الضريبة** التي تؤخذ من أموال الناس على الغلّة الحاصلة من الشيء، كغلة الدار أو الدابة، غير أنه ثمة اتفاق بين القدامي والمحدثين على **أن الخراج هو:**" الضريبة السنوية التي تجبى على الأرض المزروعة"، **وهكذا،، للخراج معنيان: عام،** هو: **الأموال** التي تتولى الدولة جبايتها، وصرفها في مصارفها، كالجزية وغيرها، **وخاص:** هو الوظيفة أو **الضريبة** التي يفرضها إمام المسلمين على الأرض الخراجية النامية، **وفي دراستنا**

البحثية هذه سوف يستخدم مصطلح **الخراج** بالمعنى الخاص وهو: **الضريبة** بوجه عام، وتحديداً كضريبة للأرض– **تفصيلاً**– **أو** ذلك **المقدار** المعين من المال أو الحاصلات، والذي يُفرض على الأراضي التي فتحها العرب المسلمون، وتركوها لأهلها الأصليين "**الذميون**" لزراعتها، والذي يحدد طبقا للمحصول الذي تنتجه الأرض، ونوع التربة، وطريقة ريها، ونوع الزرع، وأخيراً مساحة الأرض، **وهو ما** يؤخذ في صورة عينية أو يؤخذ في صورة نقدية؛(الماوردي"**أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري،(ت 450هـ /1058م)**: الأحكام السلطانية، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، د.ت.، ص 239 وما بعدها؛ ابن رجب الحنبلي"أبوبكر عبد الرحمن بن أحمد ،(ت 795هـ/1392م)": الاستخراج لأحكام الخراج، دار الكتب العلمية، بيروت، 1985م ؛ لويس معلوف اليسوعي: المنجد في اللغة والأعلام، دار الشروق، بيروت، 2002م، ص15).

([4]) جدير بالذكر، أن حكام البيت الأموي فرعان لا ثالث لهما، **الفرع السفياني** نسبة إلي معاوية بن أبي سفيان، أول خلفاء البيت الأموي، **والفرع المرواني** نسبة إلى مروان بن الحكم، والذي حكم أبناءه وأحفاده أطول فترة في العصر الأموي.

([5]) **إبراهيم فؤاد أحمد علي: الموارد المالية في الإسلام، الطبعة الثالثة، 1972م، دار الاتحاد العربي للطباعة، القاهرة، ص87.**

([6]) **الدواوين:** لفظ جمع، مفرده: الديوان، لفظ فارسي، يطلق على مكان جلوس الكتاب أو الكتبة والعمال المباشرين للأعمال، وأول من أدخله في الدولة الإسلامية كنظام إداري هو الراشدي عمر بن الخطاب(ﷺ)، ثم غدا يقصد به الدفاتر التي يسجل فيها أسماء أفراد الجيش ودافعي الزكاة والجزية والخراج ومستحقي العطاء؛(ابن خلدون"ولي الدين عبد الرحمن بن محمد،(ت808هـ/ 1405م)": المقدمة، القاهرة، 1991م، ص 223).

([7]) أحمد محمد عبدالهادي: من معارك الفتوح الإسلامية، مركز الراية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2001م، ص156.

([8]) **القبط:** أي المصريون بوجه عام، أهل مصر وسكانها، وليس الأقباط أي المسيحيون كما عرفوا فيما بعد؛(لويس معلوف:المنجد في اللغة، بيروت، 2002م، ص ص432–433).

([9]) مسلم"مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري،(ت 261هـ/874م)": صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 2010م، حديث رقم (2543) .

([10]) ذكر محقق مخطوطة ساويرس بن المقفع "تاريخ البطاركة" أن هذه الاستشارة كانت موجهة إلي بطريرك الكنيسة المصرية وقتئذ البابا بنيامين الأول"622–661م" الثامن والثلاثون في سلسلة أباء الكنيسة المصرية، غير أنه في اجتهادنا الأقرب للصواب أن تكون الاستشارة بالفعل للمقوقس الحاكم الفعلي الذي باشر أمورها الإدارية، وصاغ ونفذ سياستها المالية لعدة سنوات قبل الفتح الإسلامي ومجيء العرب المسلمون؛(عبد العزيز جمال الدين"محققاً": موسوعة تاريخ مصر من بدايات القرن الأول الميلادي حتى نهاية القرن العشرين من خلال مخطوطة تاريخ البطاركة، ج2، ساويرس بن المقفع، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2006م، ص599).

([11]) **المقوقس:** كلمة يونانية معناها المفخم أو المبجل، كما نقول اليوم صاحب الجلالة أو صاحب السمو أو فخامة الرئيس، وكان أول ظهور لهذه الكلمة في رسالة النبي (ﷺ) إلى قيرس الحاكم البيزنطي لمصر وقتئذ يدعوه للإسلام، وقد حكم قيرس مصر من قبل الإمبراطور الروماني هرقل"610–641م" في الفترة من631 إلي640م، وجمع بين حكم مصر ورئاسة بطريركية الكنيسة المصرية، أي أنه جمع بين الزعامة الدينية والسياسية وكان حاكماً إدارياً ورئيساً دينياً في آن واحد، ‘توفي بمدينة الإسكندرية المصرية عام 642م، بعد إصابته بمرض الحمي لعدة أيام؛(عمر صابر عبد الجليل: تاريخ مصر ليوحنا النقيوسي"رؤية قبطية للفتح الإسلامي،عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 2000م، ص214؛ ايدريس بل: مصر من الإسكندر الأكبر حتى الفتح العربي، ترجمة عبد اللطيف أحمد علي، محمد عواد حسين، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1954م، ص256؛ ساويرس: تاريخ البطاركة، ج2، ص ص601–603).

([12]) **جدير بالذكر**، أن في توجيه السؤال والرد عليه في صورة نصيحة كما ذكر ابن عبد الحكم، إشارة جيدة إن دلت على شيء فإنما تدل على حسن النوايا المتبادل وحسن العلاقات بين الطرفين بين الطالب والمطلوب منه؛(ابن عبد الحكم" أبو القاسم عبد الرحمن ابن عبدالله بن عبد الحكم القرشي المصري،(ت 257هـ/870م):فتوح مصر وأخبارها، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الثانية، 1999م، ص101؛ عبد العزيز جمال الدين"محققاً": موسوعة تاريخ مصر ،ج2، ص599) وللمزيد عن المقوقس راجع: باهو حبيب: المقوقس أو سيرس الروماني ودوره، دراسات عن ابن عبد الحكم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1975م.

([13]) ابن زولاق" أبو الحسن بن إبراهيم بن الحسين بن الحسن، الفقيه الليثي المصري،(ت387هـ/ 997م)": فضائل مصر وأخبارها وخواصها، تحقيق د.علي محمد عمر، الهيئة المصرية العامة للكتاب،1999م، ص93.

([14]) مجمع اللغة العربية: المعجم الوجيز، القاهرة، 2003م، ص 190.

([15]) في ذلك القول إشارة واضحة إلى ضرورة مراعاة توقيت جباية الخراج، وهو ماذ كره ابن حوقل حين قال: "**... لايستتم استيفاء خراج مصر إلا عند تمام العام، وافتراشه على سائر أرضها في توت**"، الشهر الأول في ترتيب الشهور القبطية وفق التقويم الشمسي الذي سار عليه

المصريون القدماء في العصر القديم، وأقصد الفرعوني وما تلاه من عصور يونانية ورومانية حتى بدايات الفتح العربي الإسلامي؛(ابن حوقل"أبو القاسم بن حوقل النصيبي،(ت367هـ/977م)": صورة الأرض، شركة نوابغ الفكر، القاهرة، 2009م، ص ص 135-136).

([16]) مجمع اللغة العربية: المعجم الوجيز، ص 206.

([17]) مجمع اللغة العربية: نفس المرجع، ص306.

([18]) **المطل:** ورد هذا اللفظ في حديث النبي الكريم(ﷺ)، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي (ﷺ) قال: مطل الغني ظلم، وإذا اتبع أحدكم على ملئ فليتبع؛(البخاري" أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، (ت256هـ/869م)": فتح الباري في صحيح البخاري، ضبط د. مصطفى ديب البقا، دار ابن كثير، بيروت، لبنان، 1987م، رقم 2287؛ مسلم: صحيح مسلم، رقم 1564).

([19]) المقصود تولية عامل عادل لجمع الخراج، وقد ذكر **بتلر** هذا الشرط نقلا عن المقريزي، ولكن بصيغة أخرى حيث قال: "ولا يقبل مطل أهله، ويوفي لهم بالشرط، ويدر الأرزاق على العمال لئلا يرتشوا، ويرتفع عن أهله المعاون والهدايا ليكون قوة لهم"؛(ألفريد بتلر: فتح العرب لمصر، تعريب محمد فريد أبو حديد، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996م، ص 471 الهامش1).

([20]) ابن عبد الحكم: فتوح مصر وأخبارها، ص 101.

([21]) نذكر من بينها: فتوح مصر وأخبارها لابن عبد الحكم، الولاة والقضاة للكندي، الخراج ليحيى القرشي.

([22]) ذكر المقريزي التقويم المصري القبطي قائلا:".. وأهل مصر أخذوا بالسنة الشمسية التي هي ثلاثمائة وخمسة وستون يوم وربع يوم (365.25)، بالتقريب، وصيروا السنة ثلاثمائة وخمسة وستون يوما والحقوا الأرباع بها في كل أربع سنين يوماً حتى انجبرت السنة وسموا = بذلك السنة كبيسة لانكباس الأرباع فيها؛(المقريزي"تقي الدين أحمد بن علي،(ت 845هـ/1441م)": المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار، المعروف بالخطط المقريزية،ج1، تحقيق د. محمد زينهم ومديحة الشرقاوي، مكتبة مدبولي، القاهرة،1998م، ص725).

([23]) **هاتور**، الشهر الثالث وفقاً للتقويم القبطي، وسوف نذكر في عاليه في المتن ترتيب باقي شهور جمع الخراج، وقد أفردنا في ملاحق الدراسة(ملحق رقم1) ثبتاً بالشهور القبطية وما يقابلها من الشهور السريانية، والرومية المعربة والهجرية، مع إيضاح بداية الشهور القبطية وما يوافقها من الشهور الرومية لتصحيح ما ورد بالخطأ في كتاب ابن إياس"محمد بن أحمد بن إياس المصري(ت930هـ/1523م)": نزهة الأمم في العجائب والحكم، تقديم وتحقيق محمد زينهم محمد عزب، مكتبة مدبولي، القاهرة،1995م، ص ص 245-250.

([24]) مجمع اللغة العربية: المعجم الوجيز، ص 498.

([25]) ابن حوقل: صورة الأرض، ص 136.

([26]) ابن حوقل: نفسه والصفحة.

([27]) **من المعلوم**،، أن جباية الضريبة عيناً لا تكون إلا بعد حصد المحصول، فقد أشار السيوطي إلي أن المقوقس نصح عمراً بتحصيل الضرائب بعد جني العنب والبلح وعصرهما، فكأنه عين شهري أغسطس وسبتمبر من كل عام لجباية الخراج وذكر أنه كان يؤخذ في الوجه البحري على حاصلات قصب السكر والعنب والزعفران وغيرهما ضريبة خاصة بها وكانت تجبى عيناً؛(السيوطي"جلال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عثمان السيوطي،(ت 911هـ/1503م)":حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة،ج2، دار الكتب للملايين، بيروت، لبنان، 1997م، ص 367 ؛ عبد العزيز الدوري: نظام الضرائب في صدر الإسلام، مجمع اللغة العربية بدمشق، م49، ج2، 1974م، ص ص292-308.

([28]) بطرس البستاني: محيط المحيط، القاهرة، د. ت، ص519.

([29]) المقريزي: الخطط المقريزية، ج1، ص ص284-288 ؛ إبراهيم فؤاد: الموارد المالية، ص167، وإن ذكر أن ذلك نقلاً عن: يعقوب آرتين: الأحكام المرعية في شان الأراضي المصرية، تعريب سعيد عمون، 1306هـ/ 1884م، ص135.

([30]) أبو عبيد"القاسم بن سلام": كتاب الأموال، تحقيق خليل محمد هراس، بيروت، لبنان، 1988م، ص ص 92-93.

([31]) عبادة كحيلة: العقد الثمين في تاريخ المسلمين، دار الكتاب الحديث، الكويت، 1996م، ص 139.

([32]) بطرس البستاني: محيط المحيط، ص 519.

([33]) **استخدم** الخراج هنا في هذه الروايات بمعني عام هو الضرائب، وخاصة ضريبة الرأس (الجزية)، كما يفهم من سياق الحديث.

([34]) **ذكر** أكثر من مؤرخ هذه القيمة (12 مليون) لجباية خراج عمرو عند الفتح، وأن المبلغ الذي جباه المقوقس قبل ولايته بعام واحد بلغ نحو عشرين ألف ألف دينار أي نحو (20 مليون دينار) غير أنه بمراجعة تفصيلات هذا الرقم عند ابن عبد الحكم وجدنا تناقضاً واضحاً لقيمة مبلغ الخراج حيث ذكر أن ما تم جمعه من دافعي الجزية" وعددهم ثمانية آلاف ألف (8مليون)"مبلغ قدره 16 مليون، فإذا كانت الجزية وحدها بلغت 16مليون كما ذكر ابن عبد الحكم، فذلك يدعو للاستفسار عن مقدار المبلغ المتحصل من خراج ضريبة الأرض، وتحديداً عن أرض- وقتئذ- بلغت أربعين كورة، ونحو ألفان وثلاثمائة وخمس وتسعون قرية (2395) دون الكفور، حسبما ذكر ابن عبد الحكم، فهل تناقص عدد سكان مصر في عام واحد ليجمع الوالي عمرو فقط 16 مليون أو حتى 12 مليون ؟، أم أنه أرسل المال بعد ما حجز نفقات الإصلاح والعمران في

الولاية؛ ومنها: إصلاح وسائل الري في مصر التي أهملت وأصابها الفساد في أواخر العهد البيزنطي؛(ابن عبد الحكم: فتوح مصر وأخبارها، ص101،161؛ اليعقوبي"أحمد ابن ابو يعقوب بن جعفر واضح الكاتب العباسي": تاريخ اليعقوبي، ص46؛ ابن إياس: نزهة الأمم في العجائب والحكم، ص137؛ جمال الدين الشيال: تاريخ مصر الإسلامية، ج1، دار المعارف، القاهرة، 1966م، ص 113، نقلاً عن إسماعيل أبو العينين، مصر الإسلامية في العصور الوسطى، مقال من كتاب في مصر الإسلامية، مطبعة المقتطف، سنة 1937م، ص9). للمزيد عن نظام الجزية والضريبة في مصر الإسلامية راجع: فالح حسين: حول الجزية والخراج بمصر في القرن الأول الهجري، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، المجلد8، العدد30، 1988م، الكويت.

([35]) المقريزي: الخطط المقريزية، ج1، ص284.

([36]) مجمع اللغة العربية: المعجم الوجيز، ص 561.

([37]) ابن عبد الحكم: فتوح مصر وأخبارها، ص 158.

([38]) **الفصيل:** ولد الناقة أو البقرة بعد فطامه؛(مجمع اللغة العربية: المعجم الوجيز، ص 561).

([39]) **أي أجاعت** أولادها، ثم يستطرد **قائلا:**"فان هذه الزيادة التي أخذها إنما هي على الجماجم، فإنه اخذ من كل رأس دينارا خارجا عن الخراج، وحصل لأهل مصر بسبب ذلك الضرر الشامل"؛(ابن وصيف شاه"إبراهيم بن وصيف شاه القبطي،(عاش في القرن السابع الهجري /الثالث عشر الميلادي)": جواهر البحور ووقائع الأمور وعجائب الدهور في أخبار الديار المصرية المعروف بفضائل مصر وأخبارها، تحقيق وتعليق د.محمد زينهم محمد عزب، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 2004م، ص37).

([40]) ابن عبد الحكم: فتوح مصر وأخبارها، ص 161؛ الفريد بتلر: فتح العرب لمصر، ص 473.

([41]) **أكد على ذلك** من مؤرخينا القدامى الذين تناولوا تاريخ عمرو بن العاص، وأرخوا له، وأسلوب منهجه في العمل الإداري، ابن عبد الحكم حين قال:**"كان عمرو يرسل بالجزية بعد حبس ما كان يحتاج إليه، وكانت فريضة مصر لحفر خليجها، وإقامة جسورها، وبناء قناطرها، وقطع جزائرها: مائة ألف وعشرين ألفا (120.000)، ومن المرجح أن هذه الاشاده** بموقف **الوالي** عمرو تدلل على أن سياسة الوالي عبد الله بن أبي السرح، فيها نوع من التشديد على المصريين؛(ابن عبد الحكم: فتوح مصر وأخبارها، ص 161؛ محمود شاكر: موسوعة أعلام وقادة الفتح الإسلامي، دار أسامه للنشر والتوزيع، الأردن، 2002م، ص ص 123–128).

([42]) **جدير بالذكر**،، أن العرب المسلمون في إدارة ولاية مصر، قدموا وبشكل جيد آية في التسامح الديني ورحابة الصدر، حيث تركوا الموظفين المصريين من أهل الذمة" المسيحيين وغيرهم" في مختلف الوظائف التي كانوا يشغلونها في مصر، كما أنهم لم يحاولوا تبديل النظم المتبعة في الحكم حتى لا يحدثوا في البلاد ضجة قوية تؤثر على التجارة والحياة الاجتماعية المستقرة، ولذا، وجدنا – فيما بعد– أن معظم موظفي عمال الإدارة المالية زمن الأمويين في مصر من " الذميين" المسيحيين تحديداً، وأشرف بعضهم على فروع ديوان الخراج في الأقاليم حيث اشتهر صاحب هذا الديوان الفرعي بنفس الاسم البيزنطي القديم وهو **جسطال**، الذي تولى مهمة إرسال الضرائب النقدية والعينية إلي الديوان الرئيسي في عاصمة الولاية؛(عبد عون الروظان: موسوعة تاريخ العرب، ج1، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2004م، ص747؛ إبراهيم العدوي: مصر الإسلامية درع العروبة ورباط الإسلام، وزارة الثقافة، القاهرة، 1991م، ص95؛ عمر أبو النصر: الأيام الأخيرة للدولة الأموية، بيروت، لبنان، بدون تاريخ، ص ص 332–333).

([43]) الماوردي: الأحكام السلطانية، ص ص 28–29.

([44]) نفسه والصفحة.

([45]) سيد أمير علي: مختصر تاريخ العرب والتمدن الإسلامي، ترجمة رياض رأفت، دار الأفاق العربية، القاهرة، 2001م، ص162.

([46]) **الكورة:** بضم أوله، اسم مفرد يطلق على البقعة التي يجتمع فيها قري ومحال، والجمع كور، وهي المدينة وكل بقعة تجتمع فيها المساكن والقري، وفي العصر البيزنطي هي (Nome)، أو المقاطعة الريفية؛(مجمع اللغة العربية:المعجم الوجيز، ص545؛ عبد العزيز صالح: موسوعة تاريخ مصر عبر العصور"تاريخ مصر القديمة"، أعدها للنشر عبد العظيم رمضان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1997م، ص472).

([47]) القصبة: لفظ مفرد، يدل على مقياس من القصب في مصر طوله ثلاثة أمتار وخمسة وخمسون من المائة من المتر؛(مجمع اللغة العربية: المعجم الوجيز، ص503).

([48]) صفاء حافظ عبد الفتاح: الإدارة في مصر في عصر الولاة، المطبعة الإسلامية الحديثة، القاهرة، 1991م، ص54؛ وللمزيد عن أقاليم مصر وقتئذ راجع: خريطة لمصر العليا والسفلي في العصر الإسلامي في الملحق رقم 2 من ملاحق الدراسة.

([49]) **الكور**، جمع الكورة، كما سبقت الإشارة، عادة ما كانت الكورة تضم عدة قرى، وعلى رأس كل قرية شيخ يسمى **المازوت**.

([50]) **الباجرك:** تعريب اللفظ البيزنطي"بجارشي" والذي يعني الحاكم، وهو حاكم الكورة، الذي كان يقطن في مدينة أنطيوبوليس، من مدن مقاطعة طيبة المصرية في العصر البيزنطي، ويتولى جمع الضرائب من باقي أجزاء المقاطعة؛(عبد الحافظ عبدالخالق: تاريخ مصر في العصر البيزنطي، القاهرة، 1997م، ص 62).

([51]) صفاء حافظ عبد الفتاح: الإدارة في مصر في عصر الولاة، ص54.

([52]) عبد عون: موسوعة تاريخ العرب، ص 747.

([53]) **جدير بالذكر** أنه قد حاول البعض من الخلفاء الأمويين ومنهم الخليفة الأموي الأول معاوية ذات مرة أن يفصل إدارة الخراج عن والي مصر، غير أنه عدل عن ذلك بعد فترة وجيزة، ومن بعده حاول بعض خلفاء الفترة المروانية، وظهرت شخصيات مؤثرة ذات قيادة وقوة ونفوذ من أمثلة عبيد الله بن الحبحاب؛(إبراهيم فؤاد: الموارد المالية، ص167).

([54]) س.ا.ق.حسيني: الإدارة العربية، ترجمة إبراهيم أحمد العدوي، عبد العزيز عبد الحق، مكتبة الآداب، القاهرة، 1949م، ص ص 181-182.

([55]) ابن عبد الحكم: فتوح مصر وأخبارها، ص 84 حاشية 1؛ أحمد الشامي: الدولة الإسلامية في العصر العباسي الأول، القاهرة، الطبعة الثانية، 1986م، ص ص 137-138.

([56]) **من المحتمل** أن سبب نقصان خراج مصر يعود إلى ما تعرضت له مصر في أواخر خلافة الراشدي الثالث عثمان ابن عفان، وطيلة خلافة علي رضي الله عنهما لانشغال المصريين عن الزراعة وانضمامهم للثائرين على عثمان، ووقوف بعضهما مع معاوية ابن أبي سفيان في خلافه مع علي بن أبي طالب(ﷺ)، فأحبوا الجندية وتركوا زراعة الأرض لما تدره من رزق ثابت، وكذلك فترة الخلاف بين بني أمية وعبد الله بن الزبير، ومطالبته بالخلافة الإسلامية، ولما ضعف أمر حال الخراج زمن بني أمية أمر عمر بن عبد العزيز بزيادة عطاء الناس ليعوض نقص الخراج إلي أن جاء يزيد ألغي هذه الزيادة ثم عقبه هشام بن عبد الملك الذي أدرك أهمية الخراج كمصدر من مصادر بيت المال، ولذا فقد أمر عامله ووالية على مصر عبد الله بن الحبحاب بالعمارة والعمران.

([57]) يحيى بن آدم القرشي: الخراج، تحقيق حسين مؤنس، دار الشروق، القاهرة، 1987م، ص9.

([58]) قرة بن شريك، ثالث الولاة الأمويون "المروانيون" في مصر، وسيأتي الحديث عنه تفصيلا عند ذكر ولاة مصر في العصر الأموي، للمزيد راجع : إبراهيم العدوي: ولاية قرة بن شريك على مصر في ضوء أوراق البردي، المجلة التاريخية، المجلد11، ص ص 49-63؛
Bell, : Two Official Letters of the Arabs Period, JEA,Vol.12,1986.

([59]) **اشقاو:** أو اشقوة، أو كوم اشقاو بمركز طما محافظة سوهاج بصعيد مصر؛(محمد رمزي: القاموس الجغرافي للبلاد المصرية، من عهد قدماء المصريين إلى سنة 1945م، قسم 2،ج4، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1994م، ص136).

([60]) إبراهيم العدوي: مصر الإسلامية، ص 95؛ عمر أبو النصر: الأيام الأخيرة، ص 333. وللمزيد راجع:
Rabie,H.M: The Financial of Egypt, London ,1972.

([61]) إبراهيم العدوي: مصر الإسلامية، ص96.

([62]) **النجا** :ما يخرج من البطن؛(مجمع اللغة العربية: المعجم الوجيز: ص 605).

([63]) ابن إياس: نزهة الأمم في العجائب والحكم، ص 137.

([64]) ابن زولاق: فضائل مصر وأخبارها وخواصها، ص 91.

([65]) ابن زولاق: نفسه والصفحة.

([66]) من بين هذه المصادر المعاصرة واللاحقة: الكندي ومصدره: الولاة والكتاب، ابن إياس ومصدره: بدائع الزهور في وقائع الدهور.

([67]) ابن الأثير"عزالدين بن أبي الحسن الجزري،(ت630هـ/1233م)": الكامل في التاريخ، ج4، المطبعة الأزهرية، القاهرة، 1301هـ/1882م، ص 163؛ عبد المنعم ماجد: التاريخ السياسي للدولة العربية، الأنجلو المصرية، القاهرة، 1998م، ص 214.

([68]) عبد الحليم عويس: دراسة لسقوط ثلاثين دولة، القاهرة، 2010م، ص34.

([69]) ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج4، ص 163؛ عبد المنعم ماجد: التاريخ السياسي للدولة العربية، ص 214.

([70]) محمد علي الصلابي: الدولة الأموية عوامل الازدهار وتداعيات الانهيار، ج2، دار ابن الجوزي، القاهرة، 2001م، ص325.

([71]) الكندي: الولاة والكتاب، ص67؛ إبراهيم العدوي: مصر الإسلامية، ص 91.

([72]) الجهشياري" أبو عبد الله محمد بن عبدوس،(ت نحو 331هـ/942م)": ا لوزراء والكتاب،حققه ووضع له فهارسه مصطفى السقا، إبراهيم الإبياري، عبد الحفيظ شلبي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1938م، ص52.

([73]) الطبري"أبو الحسن علي بن الحسن المسعودي،(ت346هـ/957م)": تاريخ الطبري، المعروف باسم تاريخ الأمم والملوك، مجلد9، تحقيق عبدا علي مهنا، منشورات الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، 1998م، ص174.

([74]) الطبري: نفسه والصفحة.

([75]) سيد أمير علي: مختصر تاريخ العرب، ص 159.

([76]) تولى الرجل مسئولية الخراج عشر سنوات متتالية وفي حالة صدامه مع الوالي أو الأمير كان الخليفة الأموي إرضاء له يغير الوالي، ويبقيه هو في وظيفته لتمسكه به؛(عبادة كحيلة: العقد الثمين، ص138).

([77]) المقريزي: الخطط المقريزية، ج2، ص767.

([78]) **القيراط:** معيار في الوزن وكذلك في القياس، ويعرف بأنه جزء من أربعة وعشرين جزءا من الفدان؛(مجمع اللغة العربية: المعجم الوجيز، ص498).

([79]) إبراهيم العدوي: مصر الإسلامية، ص ص94–95.

([80]) من هذه المصادر نذكر: الكندي وابن عبد الحكم، وغيرهما من المعاصرين واللاحقين.

([81]) ابن زولاق: فضائل مصر، ص91.

([82]) يقال **راك الأرض روكا**، والروك هو مسح أرض الزراعة في بلد من البلاد لتقدير الخراج المستحق عليها لبيت المال؛(محمد قنديل البقلي: التعريف بمصطلحات صبح الأعشى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،1983م، ص ص 164–165).

([83]) ساويرس: موسوعة تاريخ مصر، ج2، ص597.

([84]) دون إطالة لابد من وقفة هنا.. فإن جملة المبلغ المذكور تزيد كثيراً ولا شك عن 5 مليون، لأن الليث بن سعد أقام حساباته على أصغر قرية، وليس متوسط الجماجم أو– الرعية – في مجموع القرى.

([85]) سيد أمير علي: مختصر تاريخ العرب، ص 162.

([86]) سيد أمير علي: نفسه والصفحة.

([87]) أفردنا لهؤلاء الولاة وأصحاب الخراج ملحقاً خاصاً من ملاحق الدراسة(الملحق رقم 3) وبه كافة المعلومات عن فترة الولاية وسنوات الحكم.

([88]) الكندي"أبو عمر محمد بن يوسف بن يعقوب الكندي المصري،(ت 355هـ/965م)": الولاة وكتاب القضاة، صححه فن جست، مطابع الآباء اليسوعي، د.ت، ص 55.

([89]) الكندي: نفسه والصفحة.

([90]) علي حسن الخربوطلي: مصر العربية الإسلامية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1963م، ص ص44–45.

([91]) السيد خلف: الدولة الأموية بين القيام والانهيار، مكتبة النافذة، القاهرة،2008م، ص 82؛ محمد حلمي محمد أحمد:الخلافة والدولة في العصر الأموي، القاهرة، 1971م، ص 191.

([92]) الكندي: الولاة وكتاب القضاة، ص 55.

([93]) ابن إياس"محمد بن أحمد المصري،(ت930هـ/ 1523م)": بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج1، ق1، تحقيق محمد مصطفى، مطبعة فرانز ستاينر، فيسبادن، 1975م، ص125.

([94]) **الفسطاط:** أول مدن الإسلام في ولاية مصر، بناها عمرو بن العاص في عام 21هـ/642م، وتقع حالياً في منطقة مصر القديمة بمحافظة القاهرة؛(المقريزي: الخطط المقريزية، ج2، ص66؛ شحاته عيسى إبراهيم: القاهرة تاريخها ونشأتها،الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2001م، ص ص15–18؛

Stanley Lane – Poole , M.A., L.D: History of Egypt in the Middle ages, London, 1901,p.25.

([95]) ابن إياس: بدائع الزهور، ج1،ق1، ص128.

([96]) ابن إياس: نفس المصدر، ص126.

([97]) ابن إياس: نفسه والصفحة.

([98]) عبد الصبور شاهين: مصر في الإسلام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2001م، ص 281.

([99]) عبد الصبور شاهين: نفسه والصفحة.

([100]) ابن إياس: بدائع الزهور، ج1، ق1، ص128.

([101]) الكندي: الولاة وكتاب القضاة، ص67.

([102]) عبد الصبور شاهين: مصر في الإسلام، ص 281.

([103]) وجب التنويه هنا للإيضاح، كيف يبعد الوالي الأقباط عن إدارة الكور والدواوين، وفي ذات الوقت يرفق بالمصريين ويحنو عليهم، هل يتفق المتناقضان ليكونا من سبل الإحسان الإداري له، وفي اجتهادي لم يكن في ابعاد المصريين الأقباط عن الدواوين أي رفق بهم.

([104]) **المدون:** قيل في تعريف التدوين أنه "تسجيل القبائل وإحصاؤها وإرجاع كل فرع إلى أصله، فقد ذكر ابن تغري بردي نقلاً عن الكندي أن المدون الأول كان عمرو بن العاص، والثاني هو عبد العزيز بن مروان، والثالث هو قرة بن شريك؛(ابن تغري بردي" جمال الدين أبو المحاسن يوسف الأتابكي،(ت 874هـ/1469م)": النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج1، دار الكتب العلمية، 1997م، ص312).

([105]) ابن إياس: نزهة الأمم في العجائب والحكم، ص 69.

([106]) من هذه المصادر للمؤرخين المعاصرين واللاحقين: الكندي وابن عبد الحكم والسيوطي وابن إياس.

([107]) **أهل الديوان:** الجند من العرب؛(جمال الدين الشيال: دراسات في التاريخ الإسلامي، دار الثقافة، بيروت، د.ت، ص37.

([108]) الكندي: الولاة وكتاب القضاة، ص80.

([109]) **الوسم:** من وسم أي كواه فأثر فيه بعلامة، ويقال وسم فلان بكذا، ميزه به؛(مجمع اللغة العربية: المعجم الوجيز، ص669).

([110]) المقريزي: الخطط المقريزية، ج2، ص767.

([111]) محمود شاكر: موسوعة أعلام وقادة الفتح الإسلامي، ص ص 120–123.

([112]) **أو أبو مينا،** هكذا ورد اللفظ عند المقريزي في النسخة المحققة، ولعله خطأ إملائي في الطباعة، ولعل الاسم الصحيح المقصود هو كنيسة يومنا، التي ذكرها المقريزي وقال: "بـــ طريق مصر وهي ثلاث كنائس متجاورة أولها لليعاقبة، والثانية للسريان، والثالثة للأرمن؛(المقريزي: الخطط،ج3، ص810).

([113]) **مدينة مصر** أو الفسطاط القديمة، وقد سبق التعريف بها.

([114]) المقريزي: الخطط المقريزية، ج2، ص767.

([115]) الكندي: الولاة وكتاب القضاة، ص66، 75؛ خير الدين الزركلي: الأعلام الأعلام" قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين"، ج9، بيروت، الطبعة الثالثة، 1969م، ص139.

([116]) الكندي: الولاة وكتاب القضاة، ص78–79.

([117]) الكندي: نفس المصدر، ص79.

([118]) ابن تغري بردي : النجوم الزاهرة، ج1، ص330.

([119]) ابن تغري بردي: نفس المصدر والصفحة.

([120]) ابن إياس: بدائع الزهور، ج2، ص 128.

([121]) ابن إياس: نفس المصدر والصفحة.

([122]) **بحنس،** هكذا ورد الاسم عند المقريزي، وهو اسم قائد ثورة المصريين القبطي"المسيحي" في ذلك العام، وان لم تسعفنا المصادر بشيء عنه، ولكنه عند آخرون ذكر وهيب اليحصبي؛(الكندي:الولاة والقضاة، ص66، 75؛ الزركلي: الأعلام، ج9، ص139).

([123]) **سمنود:** من البلاد القديمة، قاعدة مركز سمنود(محمد رمزي: القاموس الجغرافي، قسم2، ج2، ص71).

([124]) **رشيد:** من البلاد المصرية القديمة، تمتد على مساحة تصل إلي سبعمائة فدان، قاعدة مركز رشيد بمحافظة البحيرة؛ (محمد رمزي: القاموس الجغرافي، قسم 1، ص 62).

([125]) المقريزي: الخطط المقريزية، ج2، ص767.

([126]) المقصود والي البصرة والكوفة المدعو: أبو خالد يزيد بن عمر **بن هبيرة** بن مهية بن سكين بن حديج بن بغيد بن مالك بن سعد، والذي مات قتيلاً بـــواسط في السادس عشر من ذي القعدة سنة 132هـــ؛(ابن خلكان" أبو العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبو بكر،(ت681هـــ/1282م)": وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ج2، حقق أصوله وعلق حواشيه ووضع فهارسه محمد محيى الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1948م، ص278؛ زامباور: معجم الأنساب والأسرات الحاكمة، في التاريخ الإسلامي، أخرجه د/زكي محمد حسن بك، حسن أحمد محمود، مطبعة جامعة فؤاد الأول، القاهرة،1951م، ص63).

([127]) كان عبد الله أكبر أبناء عبد الملك بن مروان، ولكن لان أمه أم ولد، فلم يورثه الخلافة، واكتفي بمنحه ولاية مصر لما كان فيه من شدة وبأس، والطريف أنه شدد عليه عند توليه أن يعفي أثار عمه "عبد العزيز" الوالي السابق له.

([128]) عبد الصبور شاهين وآخرون: مصر في الإسلام، ص 278.

([129]) الكندي: الولاة وكتاب القضاة، ص80.

([130]) قيل أنه كان يرتشي على الرغم من كونه ابن خليفة وشقيق خليفة، ولم يتخذ إجراء لرفع الشدة التي تمر بها مصر من غلاء ، فهل يعقل أن ابن البيت الأموي يرتشي لقضاء المصالح، وهل هروبه من الطاعون يحسب له أم عليه؛(الكندي: الولاة وكتاب القضاة، ص 80؛ محمد بركات البيلي: الأزمات الاقتصادية في مصر الإسلامية، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1985م، ص35).

([131]) **زرعة بن أبي زمزمة:** من شعراء العصر الأموي، وان لم تسعفنا عنه المصادر بشيء عنه.

([132]) **المد: أو الفالج،** شلل يصيب أحد شقي الجسم طولاً؛(مجمع اللغة العربية: المعجم الوجيز، ص 479).

([133]) **عبد الله بن الحجاج الثعلبي:** من شعراء العصر الأموي، من أشراف قيس، كان مع عبد الله بن الزبير في خروجه على الخلفاء الأمويين؛(التنوخي"المحسن بن علي بن محمد التنوخي، ت384هـ/994م ": الفرج بعد الشدة،، تحقيق عبود الشالجي، ج2، دار صادر بيروت، لبنان، 1978م ص355).

([134]) المقريزي: الخطط، ج2، ص767.

([135]) المقصود وقوع الطاعون عام 86هـ/705م، بسبب توقف النيل وحدوث شراقي وما ترتب عليه من غلاء في الأسعار.

([136]) ابن إياس: بدائع الزهور،ج1، ق1، ص 125.

([137]) جروهمان: أوراق البردي العربية في دار الكتب المصرية، ترجمة د.حسن إبراهيم حسن، ج3، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1936م، ص ص3–4.

([138]) **الملاحي:** بضم الميم، ضرب من العنب أبض في حبه طول؛(مجمع اللغة العربية: المعجم الوجيز، ص 589).

([139]) ابن إياس: بدائع الزهور، ج ، ص 91وما وراءها.

([140]) ميخائيل شاروبيم: الكافي في تاريخ مصر القديم والحديث، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1998م، ج2، ص144.

([141]) المقريزي: الخطط المقريزية، ج2، ص767.

([142]) الجهشياري: الوزراء والكتاب، ص ص51–52.

([143]) **يقرصه**، يؤذيه وينال منه بلسانه؛ (مجمع اللغة العربية: المعجم الوجيز، ص497).

([144]) **يغمص:** يعيب عليه؛ (مجمع اللغة العربية: نفسه، ص 455).

([145]) الجهشياري: الوزراء والكتاب، ص56.

([146]) الجهشياري: نفس المصدر والصفحة.

([147]) المقريزي: الخطط المقريزية، ج2، ص767.

([148]) ابن إياس: نزهة العجائب والحكم، ص137.

([149]) ابن إياس: بدائع الزهور، ج1، ق1، ص128.

([150]) نفس المصدر، والجزء، ص129.

([151]) **البطريرك ميخائيل**، تــولي أمر البطريركية في مصر عام عشرين ومائة(120هـ)، لمدة ثلاثة وعشرون عاما ومات.،(ساويرس: موسوعة تاريخ البطاركة، ج2، ص 398؛ المقريزي: الخطط، ج2، ص767).

([152]) المقريزي: الخطط المقريزية، ج2، ص ص767–768.

([153]) **بوصير:** قري من قري الصعيد، بمركز الجيزة؛(محمد رمزي: القاموس الجغرافي، قسم2، ج3، ص3).

([154]) المقريزي: الخطط المقريزية، ج2، ص768.

([155]) **ريسون:** قرية بالأردن؛(ياقوت الحموي: معجم البلدان، ج3، ص112).

([156]) ابن إياس: بدائع الزهور، ج 1، ق1، ص129.

([157]) ابن إياس: نفس المصدر والصفحة.

([158]) سيدة إسماعيل الكاشف: مصر في عصر الولاة، القاهرة، بدون تاريخ، ص127.

([159]) تجد نص لأحد هذه المراسيم كما جاء في بردية محفوظة بالمتحف البريطاني في كتاب تريتون: أهل الذمة، ص ص154–155)

([160]) حسين نصار: الثورات الشعبية في مصر الإسلامية، القاهرة، بدون تاريخ، ص64.

([161]) **الحوف الشرقي:** منطقة مصرية قديمة في العصور الوسطى كانت تضم نحو ثمانية كور من بينها: الفرما والعريش، أما الآن فهي المنطقة الواقعة بين الأراضي الزراعية في الدلتا وجزيرة سيناء، وتشغلها عدة محافظات هي: الشرقية والدقهلية والقليوبية والسويس والإسماعيلية وبورسعيد؛(محمد رمزي: القاموس الجغرافي، القسم الأول، ص50).

([162]) المقريزي: الخطط المقريزية، ج2، ص767.

([163]) **أو أبو مينا**، هكذا ورد اللفظ عند المقريزي في النسخة المحققة، ولعله خطأ إملائي في الطباعة، ولعل الاسم الصحيح المقصود هو كنيسة يومنا، التي ذكرها المقريزي وقال: "بطريق مصر وهي ثلاث كنائس متجاورة أولها لليعاقبة، والثانية للسريان، والثالثة للأرمن؛(المقريزي: الخطط،ج3، ص810).

([164]) المقريزي: الخطط المقريزية، ج2، ص767.

([165]) الكندي: الولاة والقضاة، ص66، 75؛ خير الدين الزركلي: الأعلام، ج9، ص139.

([166]) الكندي: الولاة والقضاة، ص80.

([167]) المقريزي: الخطط المقريزية، ج2، ص767.

([168]) المقريزي: نفس المصدر والصفحة.

([169]) عن هؤلاء الأمراء العدول وغيرهم من أهل العسف، أفردنا في ملاحق الدراسة ملحقاً خاصاً، للجزء الخاص بهم من قصيدة الجزار في أمراء الديار المصرية.